IUGJEPS
Vol 28, No 2, 2020, pp 01 -30

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-12-09)، تاريخ قبول النشر (2019-04-09)

مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه (الممتع في التصريف)

اسم الباحث الأول: د. إبراهيم رجب بخيت * 1

اسم الباحث الثاني : د. فهد محمد الجمل 2

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول) قسم اللغة العربية - كلية الآداب ح الجامعة الإسلامية -

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني) وزارة التعليم والتعليم العالي

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Aaaa@hotmail.com

الملخص:

تناول البحث: مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه: (الممتع في التصريف), حيث تَصَدَّرَ البَحْثَ تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ عن ابن عصفور, ثم الحديث عن منهجه في الممتع, وبعدها تناول البحث وبالتفصيل مذهبه الصرفي: (آراءه الصرفية, ومصطلحاتِهِ, وترجيحاتِهِ لمسائل الخلاف). ثم خُتِمَ البحثُ بالنتائج, والتوصيات.

كلمات مفتاحية: (ابن عصفور, الممتع في التصريف, المذهب الصرفي, الأصول الصرفية, منهج ابن عصفور).

Ibn Asfoor Al Ashbilye's morphological doctrine in his book: (AL Momtea in morphology)

Abstract:

In this study, the researcher obtained Ibn Asfoor's morphological doctrine in: (his morphological views, his idioms and his break points' of the contentious issues) in his book: (AL Momtea).

The researcher concluded the research with a conclusion where the study found a number of results.

Key words: Ibn Asfoor, AL Momtea in morphology, morphological doctrine, Ibn Asfoor method.

Keywords: Ibn Asfoor, AL Momtea in morphology, morphological doctrine, Ibn Asfoor method.

مقدمة:

الحمد لله أصرف عنا الزيغ والضلال، وصَرَّفَ فينا نعمه المختلفةَ الأمثالِ والأشكال، وأسبغها علينا من غير وَزن ولا مكيال، والصلاة على نبيه ورسوله الحُسن والجمال، محمد الهادي المبعوث بالدين السّالم عن عِلَّةِ الخبال، وعلى آله وصحبه أهلِ التُقى والفضل والكمال، عَدَدَ ما وُجِدَ في الماضي وما يُوجّد في الاستقبال،[1] وبعد

ما أبلغَ ما قالهُ ابنُ عصفورٍ مُؤَكِّدًا شرفَ عِلْمِ التَّصْرِيفِ: "...فالذي يبيّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربيّةِ، مِنْ نَحْوِيٍّ ولُغَوِيٍّ، إليه أيَّمَا حاجةٍ؛ لأنّه ميزانُ العربية؛ أَلَا ترى أنّه قد يُؤخَذُ جُزءٌ كبيرٌ من اللُّغَةِ بِالقِياسِ، ولَا يُوصَلُ إلى ذلِكَ إلّا مِنْ طَرِيقِ التّصرِيفِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: (كُلُّ اسمٍ في أوَّلِهِ مِيمٌ زَائِدَةٌ مِمَّا يُعْمَلُ بِهِ[2], وَيُنْقَلُ فهو مَكْسُورُ الأوَّلِ، نَحْوَ: (مِطْرَقَةٍ, وَمِرْوَحَةٍ)، إلّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ ذلِكَ؛ فهذا لَا يَعْرِفُهُ إلّا مَنْ يَعْلَمُ أنَّ الميمَ زائِدَةٌ، ولا يُعْلَمُ ذلك إلَّا مِنْ جِهَةِ التّصرِيفِ. ونَحْوَ قَولِهِمْ: (إنَّ المصدر منَ الماضي (يقصد: المصدر الميمي)، إذا كانَ على وزنِ (أَفْعَلَ)، يكُونُ (مُفْعَلًا) بِضَمِّ المِيمِ, وفَتْحِ العَيْنِ. نَحْوَ: (أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا)؛ أَلَا تَرَى أنَّكَ لو أَرَدْتَ المصدرَ (يقصد: المصدر الميمي) مِنْ (أَكْرَمْتُهُ)، على هذا الحدِّ، لَقُلْتَ: (مُكْرَمًا) قِياسًا، ولم تَحْتَجْ فيه إلى السّماعِ، إذا عَلِمْتَ أنَّ (أَكْرَمَ): (أَفْعَلَ)؟ أَلَا ترى أنَّ ذلك كُلَّهُ لا يُعرَفُ إلَّا بالتَّصْرِيفِ؟ وأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ"[3].

و(الصَّرْفُ) يَمَسُّ الجانبَ الأوَّلَ في التَّركيبِ والكَلَامِ، وهُوَ بِنْيَةُ الكَلِمَةِ؛ فَيَكُونُ بِذَلِكَ مِيزانَ العربيَّةِ, ولَا ضَيْرَ فِي تَقَدُّمَ (النَّحْوِ) على (الصَّرْفِ) في كثيرٍ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ, ولَا يَعْكِسُ ذلِكَ قِلَّةَ الاهْتِمَامِ بـ(الصَّرْفِ). واللُّغةُ يُؤخَذُ جُزْءٌ كبيرٌ منها بالقِياسِ, ولا يَعْرِفُ القياسَ إلَّا كُلُّ مَنْ دَرَسَ الصَّرْفَ. وأمَّا (النَّحْوُ) فَيَمَسُّ جانبَ التَّركيبِ، وهو تَالٍ للبنيةِ؛ ولهذا فالخَطأُ في البِنيَةِ غيرُ ظَاهِرٍ؛ ولأَجْلِ هَذَا يَسْتَمِرُّ الخَطأُ، أمَّا (النَّحْوُ) فإنَّهُ يَحْتَالُ على ذلك بالتَّسْكِينِ في كثير من الأحيان. والخَطأُ مَعَ هذا ظاهِرٌ غيرُ مُستَمِرٍ؛ ولِأَجْلِ هذا التَّرابُطِ تَمَّ الجَمْعُ بينَ مَبَاحِثِ(الصَّرْفِ) ومباحثِ (النَّحْوِ)؛ لأنَّهُمَا مُكَمِّلَانِ لِصِحَّةِ النُّطْقِ بالكلمةِ على الوَجْهِ السَّليمِ الذِي وَرَدَ عَنِ العَرَبِ.

والمطّلع على المباحث والأبواب الصرفية[4] يجد أنها تتكرر في كل كتاب مؤلف دون زيادة أو نقصان, والجديدُ في هذه المُؤَلَّفاتِ هو ترتيبُهَا وتَنظيمُهَا، وطريقةُ عَرْضِهَا؛ ولهذا كثُرَتِ المؤلفاتُ في (النَّحْوِ), و(الصَّرْفِ)؛ بُغْيَةَ الترتيبِ الجديدِ –غالبًا– وعلى هذا فما في كتاب ابن السراج(ت311هـ): (الأصول), هو مادة كتاب سيبويه(ت180هـ)، والذي دعاه إلى تكرار ذلك هو محاولتُهُ تَرْتِيبَهُ, وعرضَهُ بطريقةٍ جديدةٍ.

ظهر مصطلح التصريف في كتب النحو: ولم يتخلف عنه في بداية ظهوره، حتى قال ابن جنيّ(ت392هـ): "لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلاّ والتصريف في آخره"[5]. ويوضح ابن جني معنى (التصريف) في كتابه: (التصريف الملوكي): "معن قولنا التصريف هو أن تأتي إل الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير؛ فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها"[6].

---

(1) العيني, وسائل التعريف في مسائل التصريف (ص1).
2() (يَقْصِدُ اسمَ الآلةِ).
(3) ابن عصفور, الممتع في التصريف (ج31/1).
(4) كما جاءت أبواب (التصريف) في كتابه: (الممتع) مرتبة ترتيب شافية, ابن الحاجب(ت646هـ), وترتيب شرح الجاربردي(ت746هـ). كالآتي: تعريفُ (عِلْمِ التَّصريفِ), أنواع الأبنية, الميزان الصرفي, القلب المكاني, الصحيح والمعتل, أبنية الاسم الثلاثي المجرد, رد بعض الأبنية إلى بعض, أبنية الاسم الرباعي المجرد, أبنية الاسم الخماسي المجرد. (أبنية الاسم المزيد فيه), أحوال الأبنية, الماضي, بناء الفعل الرباعي, المضارع, (الأمر, واسم الفاعل, واسم المفعول, وأفعل التفضيل), الصفة المشبهة, المصدر, المصدر الميمي, اسم المرة, أسماء الزمان والمكان, اسم الآلة, التصغير, النسب, الجمع, المؤنث, الصفة, ما زيادته مدة ثالثة, التقاء الساكنين, الابتداء, الوقف, المقصور, الممدود, ذو الزيادة, الإمالة, تخفيف الهمزة, الإعلال, الإبدال, الإدغام, الحذف, مسائل التمرين, الخط. ينظر: ابن جماعة, حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي شافية ابن الحاجب (ص11).
(5) (لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره), من هذه الكتب كتاب سيبويه(ت180هـ)، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف. وفي كتاب أبي العباس المبرد(ت285هـ) المسمى (المقتضب) فصول كثيرة فيه. ينظر: ابن جني، المنصف في شرح كتاب تصريف أبي عثمان المازني (ج4/1, و354).
(6) ابن جني، التصريف الملوكي (ص2). وينظر: الثمانيني, شرح التصريف (ص113).

فابن مالك(ت672هـ) يعرف التصريف بقوله: "التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة وإعلالٍ وشبه ذلك"[7].

وعلى هذا فمسائل التصريف اتسعت؛ لتشمل: (الإبدال، والحذف، والزيادة، ومعرفة الأبنية، والتصغير، والجمع، والنسب، والإدغام)، وغيرها.

وعلى هذه المباحث درج النحاة والصرفيون في تأليف مؤلفاتهم مع نقص بعض المباحث أحيانًا بدعوى أنها لا تكون في الصرف أو أنها تشترك مع مباحث النحو، فذِكْرُها في النحو أولى، وَلَمَّا وَصَلَ (الصَّرْفُ) صَاحِبَ الممتع (ابنَ عصفور) كانَ قَدِ اسْتَوَى على سُوقِهِ, ولكِنَّ ابْنَ عصفورٍ في كتابه الممتع لم يذكر التصغير والتكسير والنسب والإمالة ونحوها؛ لأنها تشترك في أمور هي من مباحث النحو[8]، مع أنه أشار إلى أنها تصريف؛ وكأنه أراد أن يكون كتابه خاليًا من المباحث المشتركة مع النحو.

خطة البحث:

أهداف البحث:

1. إعطاء واحد من الكتب التراثية حظا من الاهتمام بالدراسة والتحليل.
2. إظهار شخصية عالم من علماء الأندلس، كان من المقلين في التأليف ولكنه ينعم بدور ومكانة بين النحويين والصرفيين الأندلسيين.
3. إظهار شخصية ابن عصفور الصرفية من خلال تحليل آرائه الصرفية ومدى موافقاته وخلافاته مع شيوخ مدرستي البصرة والكوفة.
4. دراسة منهج ابن عصفور الصرفي في كتابه: (الممتع الكبير في التصريف).

سبب اختيار هذا الموضوع:

تناول الباحثان في هذا البحث كتابًا صرفيًّا جليلَ القدرِ؛ ليخلص من خلاله إلى مذهب ابن عصفور (آرائه الصرفية, ومصطلحاته, وترجيحاته لمسائل الخلاف), كما جاء في كتابه.

أهمية البحث:

1. الكشف عن شخصية أندلسية لها اهتمام بعلم الصرف، وإماطة اللثام عن جهود ابن عصفور الصرفية من خلال كتابه الممتع في التصريف.
2. تزويد المكتبة العربية بدراسة صرفية تكون معينًا للدارسين الباحثين في هذا المضمار.
3. إبراز أهمية كتاب: (الممتع في التصريف) المتمثلة في كثرة شروحه وشارحيه.
4. أهمية علم التصريف؛ فإنه علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة وإعلالٍ, وتجسَّد ذلك في كتاب: (الممتع لابن عصفور).

منهج البحث:

طبيعة البحث تطلبت من الباحثين أن يتبعا في دراستهما لشخصية ابن عصفور, ولكتابه (الممتع): المنهج الوصفيّ التّحليليّ. واللهَ نسألُ أنْ نكونَ قدْ وُفِّقنا في اختيار هذا البحثِ مضمونًا ومنهجًا وشكلًا.

وكما نسأل اللهَ أنْ تكون هذه الدراسة خَطوةً ناجحةً في طريق البحث العلميّ, ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود: 88).

(7) ابن مالك, إيجاز التعريف في علم التصريف (ص58).

(8) وسيأتي تفصيل هذه المسألة في القضايا الصرفية التي عالجها ابن عصفور.

الدراسات السابقة:

كَثُرَتِ الدراساتُ؛ لِعِظَمِ قدر المؤلف: ابن عصفور, ولعظم كتابه: (الممتع الكبير في التّصريف)، في الاختصار, والشمول, وقد اعتنى به العلماء, ومن أشهر شروحه شرح أبي حيان(ت745هـ), ويكاد يكون هذا الشرح صورةً أخرى لـ(الممتع) لم يخرج عنه في المنهج, ولا في المادة المدروسة.

أمّا الدراسات حول (الممتع)؛ فهي: دراسات قديمة, ودراسات حديثة, أمّا القديمة فهي:

أ- تعليقات ابن مالك(ت672هـ) على (الممتع), ذكرها محقق كتاب (الممتع)؛ فقال: "وكان ابن مالك, تعليقات أبي حيان(ت745هـ), وضع أبو حيان تعليقاتٍ كثيرةً على كتاب (الممتع) في النسخة التي اعتمد عليها المحقق لكتاب (الممتع), أثبت بعض هذه التعليقات محقق الكتاب.

ب- كتاب (المبدع) في التصريف, كان أبو حيان شديد الإعجاب بكتاب (الممتع), جمع نسخه وقابلها, وصوّب بعض عباراتها, وعلّق عليها, ثم توّج ذلك بكتابه (المبدع) وهو (تلخيص للممتع), اختزل عباراتِهِ, وأسقط شواهدَهُ, وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد, وقدّم وأخّر في بعض عباراته, تبعًا لتنسيقه الخاص في عرض المادة, دون أَنْ يُجْرِيَ في تلك المادَةِ تَنْقِيحًا أو تصويبًا يذكر...[9].

ث- ومنها كتاب (النقض على الممتع), أو (التنقيد على الممتع) لابن هشام الخضراوي(ت646هـ), ذكره من ترجم له, ونقله أبو حيان في (التذييل والتكميل)[10].

ت- صاحب الألفية, قد علق على (الممتع) نُقُودًا كثيرة"[11], وقد أثبت محقق الكتاب كثيرًا منها في حواشي الكتاب.

أمّا حديثًا فمن الدراسات التي وقف الباحثان عليها:

كتاب (ابن عصفور والتصريف), لفخر الدين قباوة, مطبوع متداول, عن منشورات دار الآفاق الجديدة, بيروت, وضعه مؤلفه في بابين: الباب الأول: ابن عصفور. والباب الثاني: كتاب الممتع. مسبوق بمقدمة تناولت نشأة علم التصريف وتطوره, ثم كانت فصول الباب الأول كالآتي: الفصل الأول: ترجمة ابن عصفور وآثاره. والفصل الثاني: ابن عصفور وعلماء التصريف. والفصل الثالث: مذهب ابن عصفور في التصريف. أما فصول الباب الثاني؛ فكانت على النحو الآتي: الفصل الأول: التصريف والممتع. الفصل الثاني: مصادر الممتع. الفصل الثالث: منهج ابن عصفور في تصنيف الممتع. الفصل الرابع: أوهام ابن عصفور في الممتع. الفصل الخامس: وصف نسخ المخطوطة.

(9) المصدر السابق, ج47/1. وقد قام عبد الحميد سيد طلب, بتحقيق كتاب (المبدع الملخص من الممتع), لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ), الكويت, 1982م.

(10) ينظر: البغدادي, إسماعيل, هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (ج124/2).

(11) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج16/1).

لم يُكْتَبْ للباحثين الوصولُ, والحصولُ على هذه الدراسة التي كانت ستوفر الكثير من الجهد والوقت؛ مما دفع بهِ إلى التتبع والاستقراء والتحليل, والتمحيص, والعصف الذهني؛ حتى يخرج بنتيجة البحث التي بين أيدينا في التعرف على مذهب ابن عصفور, ومنهجه, من خلال الأصول التي اتبعها في كتابه (الممتع).

- جهودُ ابنِ عصفور(ت669هـ) الصرفية, رسالة دكتوراه, الباحثة: سكينة بدري مقبول بحري, إشراف: محمد أحمد الشامي (عميد كلية اللغة العربية, كلية الدراسات العليا), جامعة أم درمان الإسلامية, السودان, 1427هـ – 2006م.
- نقدُ ابنِ عصفور(ت669هـ) آراءَ الصرفيّين في كتابه (الممتع), (عرض ودراسة), رسالة دكتوراه, الباحث: عبد الله بن سرحان بن محمد القرني, إشراف: رياض بن حسن الخوام, (1425هـ)[12].

الصعاب التي واجهت الباحثين:

لقد واجه الباحثان بعض الصعوبات في البحث, منها:

1. ضبط بنية الكلمات؛ لأن علم الصرف يدرس (الميزان الصرفيّ), أو (القياس اللُّغويّ), أو (مسائل التصريف), أو (مسائلَ التَّمرينِ), أو (مسائِلَ البِنَاءِ) للكلمة.
2. عدم العثور على بعض المصادر والمراجع.

وبعد المقدمة التي عرضها الباحثان لعلم الصرف؛ فإن هذا البحث سيبين منهج ابن عصفور(ت669هـ) في كتابه (الممتع الكبير في التصريف), وأصولَه الصرفيّة, وكيفيةَ استعماله للدليل الصرفيّ وتوظيفِهِ له في تقريرِ قاعدة أو ترجيحِ رأيٍ صرفيّ على آخر، أو حتى ردِّه والاعتراضِ على الاستدلال به، وهو في كل ذلك متَّبِعٌ لأهل البصرة وطريقتهم في معالجة الأدلة التي تخالف ما قرروه من قواعدَ على الأعمِّ الأغلبِ من السماع المحتجِّ به، وهو ما توفر فيه شرَطَا الاعتدادِ به والكفاية؛ وهذا ما سندركه لاحقًا. وموضوع الأصول الصرفيّة التي هي تبعٌ للأصول النحويّة من الأهمية بمكان في تقرير القواعد وضبطها؛ فالأصول النحوية والصرفيّة هي الركن الركين في علمي النحو والصرف. و(الممتع الكبير في التصريف) لابنِ عصفور(ت669هـ) موضعُ الدراسة, دراسة وصفية تحليلية؛ نظراً لأهميته وشموله لأكثر أبواب الصرف، وكونِه مِنْ أهمِّ مصنَّفاتِ المدرسة الأندلسية التي تأخرت عنايتُها بالنحو البصري والصرفي, قد كان مثالًا على هذا الاهتمام بالنحو والصرف البصري، فكثير ما يقرُّ ببصريته، ويَرُدُّ الأدلة الكوفية والبغداديةَ أو يؤولُها لِتُوَافِقَ الرأي البصري.

وقد كانت الدراسة حصرًا لجميع الأصول الصرفيّةِ التي أوردها ابن عصفور(ت669هـ) في كتابه، ثم عرضًا للطريقة التي استعمل فيها هذه الأصول، فهو حيناً يقرر بها حُكمًا صرفيّاً ويُدَعّمُ رأيًا، وحيناً آخر يقوم بالاعتراض على الاستدلال بالدليل ويخرِّجُهُ على وجه صرفيّ آخر بطرق عدة. وابتداءً يستعرض الباحثان ترجمةً قصيرة لهذا العالم الفذ, ومذهبَه الصرفيّ, ومنهجَه الملاحظَ والمستنتج من خلال أصولِه الصرفيّة في كتابه (الممتع)[13].

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾(هود:88).

(12) من الملاحظ أن كبار علماء النحو لم يعكفوا على دراسة (الصرف) إلا بعد أن تمرسوا في علم النحو؛ وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على علو موج بحر (الصرف)؛ حتى إن الدراسات الحديثة في علم (الصرف) كانت رسائل دكتوراه لا ماجستير في الأغلب.

[13]() ومن أراد الاستزادة, والتفصيل عن نسبه, ومولده ونشأته, وبيئته, وشيوخه, وتلاميذه, ومؤلفاتِه, فليرجع إلى كتب التراجم.

المبحث الأول

ترجمة ابن عصفور(ت669هـ)[14]:

ابن عصفور(597 – 669هـ) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي المولد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره.

شيوخه الذين أخذ عنهم, وهما:

1- أبو علي الشلوبين (ت645هـ): الذي كان إمامًا في العربية (النحو)؛ لازمه ابن عصفور(ت669هـ) نحوًا من عشَرةِ أعوامٍ إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه(ت180هـ), وقد حدَثَ بينهما بَعدَ ذلك مقاطعة.

2- أبو الحسن بن الدبَّاج (ت646هـ): كان نحويًّا أديبًا ومقرئًا, عالمًا بالقراءات, تتلمذ على ابن خروف(ت609هـ).

تلاميذه:

1- أبو الفضل الصفار قاسم بن علي الأنصاري البطَلْيَوسي (ت بعد630هـ).

2- أبو عثمان الطَّبيريّ النّحويّ الأديب الشاعر الناثر الفقيه المحدث (ت680هـ).

3- أبو عبد الله الشلوبين الصغير المالَقيّ النّحويّ المقرئ (ت670هـ).

4- ابن سعيد المدلجيّ أبو الحسن الغرناطيّ الأديب المؤرخ للأدب (ت685هـ).

5- أبو حيان(ت745هـ)، الغرناطيّ, العالم في القراءة والتفسير واللغة والحديث والأصول والفروع والبلاغة والتراجم, **وهو من أشهر** مَنْ لَمَعَ نجمه مِنْ تلاميذه, وكفى به تلميذًا. وتدلُّ مؤلفاته على أنَّ له مشاركةً في علم المنطق؛ ولأجل ذلك حسُنَ إيرادُه فيها تقسيمًا وحدودًا واستعمالًا للأدلة.

وفاته: توفي بتونس, وقد رثاه القاضي ابن المنير المالكي (ت683هـ) ببيتين طريفين ادعى فيهما أن النّحو انتهى بموت ابن عصفور(ت669هـ) يقول فيهما:

أســـــنَدَ النّحـــــوَ إلينـــــا الدُّولـــــيُّ عـــــن أميـــــرِ المؤمنيـــــن البطـــــل

بـــــــــدأ النّحـــــــــوَ علـــــــــيٌّ وكـــذا قُـــلْ بحـــقٍّ ختـــمَ النّحـــوَ علـــي

مصنفاته:

أولًا: لابن عصفور مصنفات في اللغة, والنّحو والتصريف, والأدب, ومن أشهرها: (المقرّب) في النحو, و(الممتع في التّصريف)، و(المفتاح), و(الهلال), و(المقنع) في القرويين بفاس, و(السالف والعذار), و(شرح الجمل), و(شرح المتنبي), و(سرقات الشعراء), و(شرح الحماسة).

ويقول السيوطي عنه: "ولكنه – رحمه الله – لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غيرُ النحو, ولا تَأَهَّلَ لغير ذلك؛ فلا تعلُّقَ له بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث"[15].

ثانيًا- كتابه: (الممتع الكبير في التصريف): استغرق الكتاب مع ابن عصفور(ت669هـ) أربع سنوات(625هـ – 629هـ), فكان فيه من الإجادة والتنقيح ما يميزه عن غيره من كتب الصرف.

فقد حصل الباحثان على تحقيقين لكتاب: (الممتع الكبير في التصريف) وهما:

- الممتع الكبير في التصريف, ابن عصفور(ت669هـ), تحقيق: د. فخر الدين قباوة[16], مكتبة لبنان, الطبعة الثامنة, 1996م.

(14) في وفيات ابن قنفذ: "سنة669هـ توفي أبو الحسن ابن عصفور النحوي، غريقًا بتونس". وفي وفاته روايات، سنة663هـ, و667هـ, و669هـ. ينظر: ابن قنفذ, الوفيات (ج331/1), وابن شاكر, فوات الوفيات (ج93/2), وابن العماد, شذرات الذهب (ج330/5), والزركلي, الأعلام (ج26/5).

(15) السيوطي, بغية الوعاة (ج210/2).

(16) وجُلُّ اعتماد الباحث في البحث على تحقيق د. فخر الدين قباوة. والذي عدد صفحات كتابه (568) ثمانٍ وستون وخَمْسُمائة.

- الممتع في التّصريف, ابن عصفور(ت669هـ), تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية, دار إحياء التراث العربي, الطبعة الأولى,١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.

التعريف بالممتع:

صنف أبو الحسن ابن عصفور(ت669هـ) كتاب (الممتع) وقدمه إلى أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبغ عبد العزيز بن صاحب الرد. وقد بسط فيه مسائل من التصريف بسطًا مسهبًا, مدعومًا بالدليل والتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد؛ فكان من أشهر كتبه ومن أمثل كتب الصرف المطولة؛ حتى قلّ أن يخلو من مسائله كتاب من كتب الصرفيين المتأخرين. وقد انحصرت المسائل في سبعة أبواب, وهي: الأبنية بقسميها: 1. الأسماء 2. الأفعال 3. الحروف الزوائد 4. الإبدال 5. (القلب والحذف والنقل) 6. الإدغام 7. مسائل التمرين. اعتمد أبو الحسن في تصريف كتاب (الممتع) على ما تَقَدَّمَهُ من مؤلفاتٍ في علم التصريف, فكان فيه مُنَسِّقًا لجهود أسلافه, بعد أن اختار منها ما يرضيه, ويحقق الغاية التي صبا إليها في تصنيف كتابه. وقد قام د. فخر الدين قباوة بتحقيق هذا الكتاب, وطبع مرات كثيرة, كان آخرها الطبعة الثامنة التي اعتمد الباحثان عليها في هذا البحث, وهي في مجلد واحد, صادرة عن مكتبة (لبنان ناشرون). وقد خالف عنوان الكتاب في هذه الطبعة ما في الطبعات السابقة؛ إذ أضاف إليه لفظة (الكبير), وبالرجوع إلى أسباب ذلك تبين لنا أن صاحب التسمية هذه أبو حيان في نسخته الأخيرة, فآثر د. فخر الدين قباوة أن يَسِمَ هذه الطبعة بما وَسَمَ به أبو حيان تلك النسخة...[17], وهناك من جعل عنوان دراسته وأبحاثه حول هذا الكتاب خاليًا من هذه الإضافة لثلاثة أسباب:

أولها: أن هذا الاسم موقوفٌ على أبي حيان, ولا شأن لابن عصفور بهذه الزيادة.

ثانيها: أن أصحاب التراجم لم يزيدوا كلمة (الكبير).

ثالثها: أن هذه التسمية توهم أن هناك ممتعين, أحدهما كبير, والآخر صغير؛ وليس ثَمَّةَ شيءٌ من ذلك. – فيما نحسب–.

ثناء العلماء على ابن عصفور, وعلى كتابه (الممتع): كان أبو حيان النّحويُّ شديدَ الإعجاب به، يقدمه على ما سواه، ولا يفارقه في الحل والترحال[18]؛ لأنّه كما قال في مقدمة كتابه (المبدع): "ولما كان كتاب (الممتع) أحسنَ ما وُضِعَ في هذا الفَنِّ ترتيبًا، وألخَصَهُ تهذيبًا، وأجمَعَهُ تقسيمًا، وأقرَبَهُ تفهيمًا، قصدنا في هذه الأوراقِ ذِكْرَ ما تضمنه من الأحكام بأَلْخَصِ عبارةٍ, وأبْدَعِ إشارةٍ؛ لِيَشْرُفَ الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان، ويُسَرِّحَ بصيرتَه في عقائلَ حِسَانٍ. وسَمَّيْتُهُ بـ(الْمُبْدِعُ المُلَخَّصُ من الممتع)"[19].ويقول د. فخر الدين قباوة (محقق الكتاب) في تمهيد تحقيقه (الممتع)[20]: والناظر فيما نشر من مصنفات ابن عصفور، وعناوينِ ما صحت نسبته إليه مما لم ينشر، يجد نشاطًا واسعًا في دراسة النحو والصرف واللغة والأدب، وإنتاجًا أدبيًّا في النثر والشعر والرجز. ولهذا قيل عنه: إنه كان علمًا في اللغة, ريّان في الأدب، في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية، وحاملَ لواء العربية في زمانه بالأندلس، وإمامًا في المغارب والمشارق، وحيث حلَّ فعلمه نازل بالمَحَلِّ.أما أعماله النحوية فكانت تسير فيما خطَّه قدماء النحاة، من مذهب التحقيق. وهو يقوم على اتخاذ سبيل بين طريقي البصرة والكوفة، لاختيار الرأي المدعوم بالدليل. فإن كان دليلُ الطرفين ضعيفًا، وتبدَّى للباحث ما هو أصحُّ، بذل في المسألة اجتهاده, ووضع حكمًا جديدًا بعيدًا عن المذهبين. ولذا كان ابن عصفور يختار في مصنفاته ما رجحته الأدلة، من أقوال البصريين والكوفيين والبغداديين، ويضيف أحيانًا ما انفرد به هو من الأحكام والضوابط والتعليل والتفسير[21].

(17) الممتع الكبير في التصريف: حققه د. فخر الدين قباوة, على نسخ خطية، ونشر سنة 1970م، وصدر منه طبعات عدة. وقد صنف ابن عصفور هذا الكتاب مختصرًا، وقدمه إلى الأمير أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبغ حاكم إشبيلية، ثم ألحق به زيادات كثيرة، جعلت أبا حيان يطلق عليه اسم (الممتع الكبير). وقد علّق عليه ابن مالك(ت672هـ) صاحب الألفية نقودًا كثيرة، أضاف إليها أبو حيان(ت745هـ) أكثر منها، ثم اختصره في كتاب سمّاه (المبدع الملخص من الممتع) ونُشِرَ في الكويت سنة 1982م، بتحقيق عبد الحميد سيد طلب. ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج10/1).

(18) ينظر: السيوطي, بغية الوعاة (ص357), وابن العماد, شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ص330–331).

(19) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج15/1), وأبو حيان, مقدمة المبدع (ص30–31).

(20) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج13/1).

(21) ينظر: المصدر السابق, ج13/1.

وقد نهج كسابقيه بأسلوبه التعليمي, وبطريقة السؤال والجواب, كما فعل الثمانيني(ت442هـ), وابن يعيش(ت646هـ), في شرحيهما للتصريف الملوكي لابن جني(ت392هـ).

مقدمة ابن عصفور في كتابه (الممتع):

يقول في مقدمته بعد حمد الله, والثناء عليه, والصلاة, والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا ، وبعدُ:

فإني لما رأيت النحويين قد هابوا – لغموضه– عِلْمَ التّصريفِ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غليلًا، ولا يحصل لطالبه مأمولًا؛ لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه، وضعت في ذلك كتابًا رفعت فيه من علم التصريف شرائِعَهُ، وملَّكتُهُ عاصيَهُ وطائعَهُ، وذللته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع، فلما أتيت به على القِدْح[22]، ممتنعًا عن القَدْح، سميته بـ(الممتع)؛ ليكون اسمه وَفق معناه، ومترجمًا عن فحواه، ووسمته باسم مَنْ إنْ ذُكرت العلوم فهو مالك عِنانها, الذي بَذل جِدَّهُ في نصر هذه الدعوة النّبويَّةِ، ولم يألُ جُهدَه في عضد هذه الدولة المتوكلية. أدام الله للمسلمين بركتها. فريدُ دهره، ووحيدُ عصره، أبو بكر ابن الشيخ الأكرم، العالِمُ العَلَمُ، أبو الأصبغ بن صاحب الرد. أدام الله علاءهم، وأنار بنجوم السعد سماءهم"[23].

يبدأ ابن عصفور في (المقدمة) مبينًا شرف علم التصريف, ومكانته: التصريف أشرفُ شطري العربية وأغمضهما: وقد كان ينبغي أن يقدَّم عِلْمُ التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفةُ الشّيءِ في نَفْسِهِ، قبل أن يتركب؛ فينبغي أن تكون مُقَدَّمَةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنّهُ أُخِّر للطفه ودقته، فجُعِل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له؛ حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس[24].

ومما يبين شرفَه أيضًا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله – سبحانه – بـ(حنّان)، لأنه من الحنين، والجِنَّة من صفات البشر الخاصة بهم، – تعالى الله – عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا – أيضًا– من وصفه بـ(سخيٍّ)؛ لأنّ أصله من الأرض السّخاوية, وهي الرخوة. بل وصفوه بـ(جواد)؛ لأنّه أوسع في معنى العطاء، وأَدْخَلُ في صفة العلاء. وامتنعوا – أيضًا– من وصفه بـ(الدَّاريّ)، وإنْ كان من العِلْمِ؛ لأنّ أصله من (الدَّرِيَّة), وهي شيء يضعُه الصّائِدُ لضربٍ من الحِيلة والخديعة؛ فكأنّ ما يُقَدِّمُهُ الذي يريد أنْ يتوصل إلى علم شيء، من الأدلّة بمنزلة الدَّرِيَّة التي يتوصل إلى خَتْلِ[25] الصَّيْدِ وخَدْعِهِ. فأمّا قول بعضهم:

لاهُمَّ لا أدري وأنت الدّاري[26]

فغير معرَّج عليه ولا مأخوذ به. ووجهه أنه أجراه مجرى (عالم)، ولم يُلتفت إلى أصله, ومن لا بصر له بالاشتقاق يجوّز استعمال هذه الصفات، في حق الله – تعالى –.

(22) القِدْح: السَّهْمُ قبل أن يُراش ويُنصَل، وجمعُه قِداح. الخليل, العين (ج41/3).

(23) والقضية: كأنها قضية إعادة تبويب وترتيب مع الأندلسيين وتسهيل. ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج27/1).

(24) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج31/1).

(25) ينظر: (ختل الذِّئْب الصَّيْد): إذا تخفى لَهُ. وكل خَادع خاتل. الأزدي, ابن دريد, جمهرة اللغة (ج389/1).

(26) من أرجوزة للعجاج، ديوانه (ص26).

ويذكر علّة غموضه[27]: والذي يَدُلُّ على غموضه كثرةُ ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء؛ ألا ترى ما يُحكى عن أبي عبيد[28] معمر بن المثنى (ت209هـ)، مِنْ أنّه قال في مندوحة من قولك: (مالي عنه مندوحة)؛ أي: متسع: إنها مشتقة من انداح؟ وذلك فاسد؛ لأنّ انداح: (انفعل) ونونه زائدة, ومندوحة: (مفعولة) ونونه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكانت (منفعلة), وهو بناء لم يثبت في كلامهم؛ فهو، على هذا، مشتق من (النّدح)[29]، وهو جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة.

القضايا الصرفية التي عالجها ابن عصفور(ت669هـ): (الحروف الزائدة في اللغة, وأبنية الأسماء والأفعال, والإبدال, والإدغام, والقلب, والحذف, والنقل).

ترتيب الكتاب:

لم يخالف ابن عصفور(ت669هـ) في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب (الممتع الكبير في التصريف)؛ من سبقه؛ بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه قبله سيبويه(ت180هـ)، في (كتابه)، والمبرّد(ت285هـ) في (مقتضبه)، وابن السراج(ت316هـ) في (أُصوله), والمازني(ت249هـ) في (التصريف)، وأبو علي الفارسيّ(ت377هـ) في (التكملة على الإيضاح), وابن جنّي(ت392هـ) في (التصريف الملوكي)، وعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) في (المفتاح في الصرف)، وابن الحاجب(ت646هـ) في (الشافية)، وابن مالك(ت672هـ) في (لامية الأفعال)، ولم يخالفه من جاء بعده: كالميداني(ت518هـ) في (نزهة الطرف في علم الصرف), وابن هشام(ت761هـ) في (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب(ت646هـ).

وأما الأبواب التي رتبها فكما أوردها ابن السّراج(ت316هـ): 1- الزيادة، 2- والإبدال، 3- والحذفٌ، 4- والتغيير بالحركة والسكون، 5- والإدغام. وكما أوردها ابن مالك(ت672هـ): من أصالة, وزيادة, وصحة, وإعلال, وشبه ذلك: كالتصغير, والجمع , والنسب.

إلا أن ابن عصفور(ت669هـ) أخرج (التصغير والنسب والتكسير) من كتابه (الممتع)، فكان يرى ذكرها في (النّحو) أولى؛ حيث يقول: "التصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني, نحو: (ضَرَبَ وضَرَّب وتضرّب وتضارب واضطرب)، فالكلمة التي هي مركبة من (ضاد وراء وباء) نحو: (ضَرْب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة، ومن هذا النّحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير نحو: (زُيَيد وزيود)، وهذا النّحو من التّصريف جَرَت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف؛ فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب"[30]. فلم يذكر (التّصغير والتّكسير والنّسب والإمالة), ونحوها؛ لأنّها تشترك في أمور هي من مباحث (النّحو) على ما رأى ابن عصفور، مع أنه أشار إلى أنها تصريف؛ وكأنه أراد أن يكون كتابه خاليًا من المباحث المشتركة مع النحو.

ويرى الباحثان: أنّ ابْنَ عصفور وحَّدَ أبواب جمع التكسير, وأهمل بعض الأبواب في كتابه شرح الجمل للزجاجي(ت337هـ) مثل: (بابُ أبنية المصادر، وبابُ اشتقاق اسم المصدر، والمكان، وبابُ أبنية الأسماء)؛ فلم يشرحْها.

محتويات الكتاب, أو تقسيم الكتاب:

بعد المقدمة بدأ المؤلف بذكر شرف علم التصريف, وتمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله, ثم قسم الكتاب قسمين:

القسم الأول من التصريف: 1- باب: تبيين الحروف الزوائد, والأدلّة التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها, 2- باب أبنية الأسماء, 3- باب أبنية الأفعال.

(27) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج32/1).

(28) هناك من يذكره (أبو عبيد) دون تاء مربوطة (مذكر) مثل: تاريخ دمشق, ابن عساكر. وهناك من يذكره: (أبو عبيدة) بتاء مربوطة (مؤنث لفظي), وهذا الأشهر, والأغلب. ابن عساكر, تاريخ دمشق (ص67-86).

(29) الندح: سند الجبل. الشيباني, أبو عمرو, الجيم, (ج273/3).

(30) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج33/1).

القسم الثاني من التصريف: 1- باب الإبدال, 2- باب القلب والحذف والنقل, 3- باب الإدغام, 4- باب مسائل التمارين.

وَيُبَرِّرُ ابتداءَهُ بـ(باب تبيين الحروف الزوائد والأدلّة التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها)[31]: بقوله: وإنّما بدأنا بهذا القسم؛ لأنّهُ يبنى عليه معرفة التصغير والتكسير اللّذَيْنِ جرت عادة النحويّين بذكرهما، قبل الخوض في علم التصريف, ومعرفة كثير من الأسماء، التي لا تنصرف – أيضًا- نحو: الأسماء التي امتنع صرفها؛ لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختصّ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها؛ إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلّا من علم التصريف.

أمّا **الأدلّة، التي يعرف بها الزائد من الأصليّ، فهي:** 1- الاشتقاق. 2- والتصريف. 3- والكثرة. 4- واللّزوم. 5- ولزوم حرف الزيادة البناء. 6- وكون الزيادة لمعنى. 7- والنظير. 8- والخروج عن النظير. 9- والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير.

المبحث الثاني

خصائص أسلوب ابن عصفور في (الممتع)

أولًا- العناية الفائقة بالحدود- التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصطلح الصرفي- وتلمسها في كل الأبواب تقريباً مع الإفاضة في أحيان كثيرة في شرح الحد وبيان محترزاته.

منها: ذكر إدغام المتقاربين, بقوله: "اعلم أنَّ التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصَّةً، أو في الصِّفة خاصَّةً، أو في مجموعهما؛ فلا بُدَّ إذًا، قبل الخوض في هذا الفصل، من ذكر مقدِّمة في مخارج الحروف وصفاتها؛ فحروف المعجم الأصول تسعةٌ وعشرون[32], أوَّلها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك بين أحد من العلماء؛ ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة. فكأنَّها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفًا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم؛ لم تكن حرفًا لكان (أَخَذَ) و(أَكَلَ) وأمثالهما على حرفين خاصَّةً؛ لأنَّ الهمزة ليست عنده حرفًا. وذلك باطل؛ لأنَّ أقلَّ أصولِ الكلمةِ ثلاثةُ أَحْرُفٍ: (فاء وعين ولام)[33].

ثانيًا- السهولة والوضوح والتيسير, وهذا ما تميز به الأندلسيون عامَّةً, يَظَلُّ يَلِحُّ, ويُكَرِّرُ؛ حتى يتيقن أنَّ القارئَ فهم المقصد, كما في شرحه (القلب), و(الإبدال) الآتي:

القلب: كـ(قال), و(باع) ونحوهما. **والإبدال** كـ(اتَّعَدَ), و(اتَّزَنَ), ونحوهما، **والنّقل** كنقل عين (شاك), و(لاث) إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: (قُلْتُ), و(بِعْتُ)[34].

والفرق بين الإبدال والقلب: أنّ **القلبَ** تصييرُ الشّيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل: (قال), و(باع) قلبًا؛ لأنّ حروفَ العِلَّةِ يُقَارِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ لأنَّها مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَسَهُلَ تَقْدِيرُ انقلابِ بَعْضِهَا إلى بعض. وَجَعَلْنَا مِثْلَ: (اتّعَدَ), ونحوَهُ إبدالًا؛ لتبايُنِ حُرُوفِ الصِّحَّةِ من حروف العلَّةِ. وكذلك

(31) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/39).

(32) ينظر: سيبويه, الكتاب (ج2/404), وابن جني, سر الصناعة (ج1/46-51), وابن يعيش, شرح المفصل (ج10/125-128), والمبرد, المقتضب (ج1/192-194).

(33) إلا أن ابن عصفور لم يستشهد ويفصل في مسألة الإدغام, بل استطرد متحدّثًا ومفصّلًا في مسألة عدد الحروف هل هي ثمانية وعشرون, أم تسعة وعشرون في قوله: "فحروف المعجم الأصول تسعةٌ وعشرون, أوّلها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك بين أحد من العلماء، إلَّا أبا العباس المبرّد فإنها عنده ثمانية وعشرون، أوّلها الباء وآخرها الياء، ويُخرِجُ الهمزة من حروف المعجم، ويستدلُّ على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة...". ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/421).

(34) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/33).

جَعَلْنَا قَوْلَهُمْ: (أَمْوَاء) في (أَمْوَاه) من قبيل البدل؛ لتبايُنِ حُرُوفِ الصِّحَّةِ بعضها من بعض؛ فنقول، على هذا، في (اتّعد) وأمثاله: إنَّهُ كان في الأصل (اوْتَعَدَ)، فَحُذِفَتِ الوَاوُ, وأُبْدِلَ منها التّاءُ، لا أنَّ الواوَ انقلبت تاءً، وأمّا (قامَ) وأمثالُهُ: فيُقَدّرُ أنّهُ كان في الأصل (قَوْم), ثُمَّ استحالتِ الواوُ ألفًا، لا أنَّها حُذِفَتْ وجُعِلَ مَكَانَهَا الألِفُ[35].

وكقوله: إلَّا أنْ يكونَ الاسمُ على وزن (فَعْلَى) ممّا لامُهُ ياءٌ. وذلك قولهم: (شَرْوَى), و(تَقْوَى), و(فَتْوَى), و(الشَّرْوَى): من (شَرَيتُ)، و(التَّقْوَى): من (وَقَيتُ)، و(الفَتْوَى): من ذوات الياء بدليل قولهم: (الفُتْيا) بالياء، فإنَّ العرب تُبدل من الياء واوًا في الاسم. والصفةُ تُتركُ على حالها, نحو: (خَزْيا), و(صَدْيا), و(رَيّا)[36].

المبحث الثالث منهج ابن عصفور في (الممتع) الأصولُ الصّرفيّةُ عِنْدَ ابنِ عصفور في كتابه (الممتع): أولًا- السماع، عند ابن عصفور: سار ابن عصفور على نهج سابقيه مِنَ النُّحاةِ في اعتدادهم بالسماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلة إذ إن الأدلة الأخرى تقوم عليه كما يقول السيوطي(ت911 هـ): "وكُلٌّ مِنَ الإجماعِ والقياسِ لا بُدَّ له من مستند من السماع، كما هما في الفقه كذلك"[37].

وهناك بعض الظواهر التي يلحظها الناظر في (الممتع) لابن عصفور، نستطيع من خلالها التَّعَرُّفَ على منهجِهِ في الاستدلالِ السَّمَاعِيّ:

1- اعتبارُ السّماعِ دَلِيلًا صَرْفِيًّا مُقَدَّماً: مثلَ قَوْلِهِ: "والصَّحِيحُ أَنّهُ ينبغي أنْ تُجعلَ الألفُ والنُّونُ زائدتين، بدليل السّماع، مثلَ, قوله – عليه السلام–، للقوم الذين قالوا له: (نحنُ بَنُو غَيَّانَ)، فقال لهم، –عليه السلام: (بَل أنتُم بَنُو رَشْدانَ)[38]. ألا تراه, –عليه السلام–، كيف تَكرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنّهُ جعله من (الغيّ)، ولم يأخذه من (الغَين), وهي السحاب؟ فقد دلَّ هذا على أنّه إذا جاء مُضَاعَفٌ، في آخره ألف ونون, مثل: (رُمَّان)، أنّه ينبغي أَن يُقضى عليه بزيادة الألف والنون، إلَّا أنْ يقومَ دليلٌ على أنَّ النُّونَ أصليَّة، نحو: (مُرَّان)[39]؛ فإن الخليل(ت170هـ) ذهب إلى أنَّ نُونَهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لأنّهُ مُشْتَقٌّ من (المَرانة) التي هي اللِّين[40].

2- القياس على السماع لا يكون إلاّ على ما كَثُرَ كثرة توجب القياس عليها:

وهذا من أصول المذهب البصريّ الذي يشترط: الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنظائره, وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به.

فكان اعتبار ابن عصفور, واعتماده المسموعَ بشرط الكثرة الكاثرة في كتابه (الممتع) على المذهب البصري: مثلَ قولِهِ في الإدغام: "فإنْ كان الثاني من المتقاربين (المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين) ساكنًا بُيِّنا لم يَجُزِ الإدغامُ؛ (لأنّ الأصلَ في الإدغامِ ساكِنٌ فَمُتَحَرِّكٌ؛ لا ساكِنٌ فَسَاكِنٌ) ؛ وقد شذَّتِ العربُ في شيء من ذلك؛ مثلَ: (بنيْ الْحارث)، فحذفوا أحد المتقاربين، لَمَّا تعذَّرَ التّخفيفُ

(35) ينظر: المصدر السابق, ج33/1.
(36) ينظر: المصدر نفسه, ج346/1.
(37) السيوطي, الاقتراح في علم أصول النحو وجدله (ص35).
(38) يريد أنهم أهل الرشد والهدى، لا أهل الغي والضلال. وجاء في (جامع المسانيد والسنن): حديث رشدان الجهني حين قال: (قدمت على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فقال: ما اسمك؟ فقلتُ: غيان. قال: بل أنت رشدان). ينظر: الدارقطني, المؤتلف والمختلف (ج1599/3), وابن جني, الخصائص (ج250/1), وابن جني, المنصف (ج134/1), وأبو حيان, المبدع في التصريف, وابن كثير(ت774هـ), جامع المسانيد والسنن (747/2).
(39) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج172/1).
(40) ينظر: سيبويه, الكتاب (3/ 218).

بالإدغام؛ لأنّهُ يُؤدّي إلى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ؛... فقالُوا: (بَلْحارِثِ)[41] و(بَلْعَنبَرِ), و(بَلْهُجَيمِ)، في (بني الحارثِ), و(بني العنبر), و(بني الهُجَيمِ). وكذلك يفعلون في كلّ قبيلة ظهر فيها لام المعرفة, نحو: (بَلْهُجَيمِ), و(بَلْقَينِ)، في (بني الهُجَيمِ), و(بني القَينِ). فإنْ لم تَظْهَرْ فيها لامُ المعرفةِ لم يحذفوا، نحو: (بني النَّجَّار), و(بني النَّمِر), و(بني التَّيْمِ)، لئلَّا يجتمع عليه علَّتانِ: (الإدغامُ), و(الحَذْفُ).

وذلك أنه لَمَّا حُذفت الياء من (بني) لالتقائها ساكنة مع لام التعريفِ اجتمعت النُّونُ مع اللّامِ –وهما متقاربان– فَكُرِهَ اجتماعهما؛ لِما في ذلك من الثِّقَلِ معَ أنّهُ قد كَثُرَ استعمالُهُمْ لِذَلِكَ – وكثرةُ الاستعمال مَدْعَاةٌ للتخفيف– فخفَّفُوا بالحذف، إذ لا يمكن التخفيفُ بالإدغَامِ[42].

3– فإن لم تكثُرِ المادةُ المسموعَةُ كثرةً يجِبُ القياسُ عليها فابن عصفور لا يُجيزُ القياسَ عليه؛ لِعَدَمِ كَثْرَتِهِ؛ فيقول في كتابه: "يحفظ ولا يقاس عليه"[43], أو يقول: "وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه"[44]. وحكى الفرَّاءُ(ت207هـ): (بُراءُ) ممنوعُ الصّرفِ، والأصلُ (بُرَآءُ) فحُذفت الهمزة التي هي لام (بُرَأَاء)؛ وذلك من القِلَّةِ بِحَيْثُ لا يُقاسُ عَلَيْهِ[45].

4– أمَّا إن كان المسموع قليلًا وهو جميع ما ورد: نحو: وقد جعل أبو الحسن الأخفشُ(ت215هـ) مثل هذ أصلًا يُقَاسُ عليه. وذلك أنَّهُ قال في النَّسَبِ إلى (فَعُولَة): (فَعَلِيّ)، نحو: (رَكَبِيٌّ) في النّسب إلى (رَكُوبة)؛ قياسًا على قولهم في النّسَبِ إلى (شَنُوءَةٍ): (شَنَئِيّ). ثم أورد اعتراضًا على نفسه فقال: فإنْ قالَ قَائِلٌ: فإنَّ قولهم [شَنَئِيّ] شاذّ، فلا ينبغي أنْ يُقاسَ عليه؛ إذْ لم يَجِئْ غَيْرُهُ. فالجواب أنَّه جميع ما أتى من هذا النّوع. فجعله لمّا لم يأتِ غيرُهُ مُخَالِفًا لَهُ وَلَا مُوَافِقًا؛ جَعَلَهُ أصلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ[46].

5– من استدلاله السّماعيّ عَدَمُ نُطْقِ العربِ بخلافِ مَا ذُهِبَ إليه: كحديثه؛ على أنَّ (فَعْلًا) يُدغَم، أنه لم يجئ مُظْهَرًا في موضع من كلامهم؛ لا يُحفظ من كلامهم مثل: (رَدُدٍ). فإمَّا أن تقول: إنَّ (فَعْلًا) لم يأت في المضعَّف، وإمَّا أن تقولَ: إنّهُ موجودٌ في المضعَّف، إلَّا أنّهُ لَزِمَهُ الإدغامُ. فالأَوْلَى أن يُدَّعَى أنّه يَلْزَمُهُ الإدغام[47].

ولابن عصفور مصطلحات دقيقةٌ في نقد المادة المسموعة تدل على تفاوت درجة المسموع من خلال معيارين هما: الفصاحة والكثرة؛ فالمصطلحاتُ التي تَدُلُّ على التفاوت بين المسموع في الفصاحة عند ابنِ عصفور هي: (الفصيح, والأفصح, والمشهور, والأحسن). نحو قوله: "... في الشذوذ (مأوِي الإبل) والفصيح (مأوَى)[48]". قال الله – تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[النازعات:41].

وأما المصطلحاتُ التي تَدُلُّ على تفاوت المسموع في الكثرة, فهي: (المُطَّرِدُ والكثيرُ والأكثرُ والشّاذُّ), نحو, قوله: "حَمْلُ ذواتِ الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطَّرد. أعني أنَّه إذا كثُر أمرٌ (ما) في ذوات الياء، ثُمَّ جاء منه في ذوات الواو شيءٌ، لم يُوجِبْ ذلك حملَ ذوات الواو على الياء، وإنْ فُعِلَ ذلك فشذوذٌ؛ ألَا ترى أنَّ كثرةَ (فِعَالَة) في المصادر من ذوات الياء نحو: (السِّقاية والرِّماية والنِّكاية) في كثرتها, وقِلَّتِها من ذوات الواو، لم تُخرِج (جِباوة) عن الشّذوذ؟[49].

وفي كل ما سبق لا يجيز القياس إلا على ما ثبتت فصاحتُهُ, وكثرتُهُ كَثْرَةً تُوجِبُ القِياسَ, وَخِلافُ ذلك يُحْفَظُ, ولا يُقَاسُ عليه.

---

(41) في الحاشية بخط أبي حيان: أنّ ابن مالك علّق على هذا بما يلي: "ليس هذا موضع بلحارث؛ لأنّه من كلمتين". قلتُ: ولم يَخُصِ ابْنُ عصفور هذه الفقرة بالإدغام أو التخفيف في كلمة واحدة دونه في كلمتين، وإن كان ظاهر النصّ قد يوهم بذلك. زاد أبو حيان. وفي الحاشية قوله: "وحذفوا نون (مِنْ) مع لام التعريف فقالوا: (مِلْمالِ). ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج454/1).

(42) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج454/1).

(43) المصدر السابق, ج384/1.

(44) المصدر نفسه, ج301/1.

(45) ينظر: المصدر نفسه, ج214/1.

(46) ينظر: سيبويه, الكتاب (ج70/2), وابن عصفور, الممتع في التصريف (ص228).

(47) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج411/1).

(48) المصدر السابق, ج70/1.

(49) المصدر نفسه, ج324/1.

ويستعمل ابن عصفور كثيراً مُصْطَلَحَ (الضَّرُورَة)، وهو يريد بـ(الضَّرُورَةِ) ما كان في الشِّعْرِ: نحو: إبدال الباء ياء على غير لزوم، في جمع: (ثَعْلَبٍ), و(أَرنَبٍ)، في الضّرورة. أنشد سيبويه(ت180هـ):

لَها أَشارِيرُ، مِن لَحمٍ، تُتمِّرُهُ مِنَ الثَّعالِي, ووَخْزٌ مِن أَرانِيها

أراد الثعالب, وأرانب، فلم يمكنه أن يُسكِّن الباء؛ فأبدل منها ياء[50].

مصادر السماع عند ابن عصفور:

السماع عند النحاة هو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي لا يُقَدَّمُ عليه غيره مع وجوده, هذا ما قرره النحاة نظريّاً يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء (ما)، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه..." [51], ويقول الأنباري(ت577هـ) عن النقل: "إنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلةّ إلى حدِّ الكثرة"[52]. ومن هنا اعتمد ابن عصفور السماع مصدرًا أولًا من مصادر استدلالاته كالآتي:**المصدر الأول:** القرآن الكريم وقراءاته: وبما أن ابن عصفور من نحاة القرن السابع؛ فقد أكثر في كتابه (الممتع) من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته كمعاصريه، وحَفَلَ كتابُه بعدد زاخر منها مستشهداً بها على قاعدة، أو مروجاً بها رأيًا، أو مؤولًا لها على وجه مُطَّرِدٍ يجوز القياس عليه. وكان عدد الشواهد القرآنية عند ابن عصفور في كتابه الممتع: تسعًا وسبعين آيةً. وهذا ما تميز به أهل الأندلس من الإكثار من الشواهد القرآنية. ولكنها مقارنة بالشواهد الشعرية قليلة؛ كما سنرى.**موقف ابن عصفور من القرآن وقراءاته:** اعتماد القرآنِ وقراءاتِه مصدراً أساسيّـًا للاستدلال :يكاد لا يخلُو بابٌ من (الممتع) من آية أو قراءة يستدِلُّ بها ابن عصفور على قواعدِه, ولا يعدل عنها إلى غيرها مع وجودها، وما ذلك إلاّ لإيمانه العميق بفصاحة القرآن؛ إذ هو أفصح الكلام وخير البيان، وقد يستدِلُّ بآيات كثيرة على مسألة واحدة، كما أنَّهُ قد يُعَضِّدُ الأدِلَّةَ الأخرى بها أو العكس. فمثلًا: قوله: وأُبدلت من اللام في: أَملَيتُ الكِتابَ إنَّما أصله (أَملَلْتُ)، فأُبدلت اللام الأخيرة ياءً؛ هروبًا من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا. قال تعالى: ﴿فهِيَ تُملَى عَليهِ بُكْرةً وأَصيلًا﴾[الفرقان:5]. وقال – عزَّ وجلَّ: ﴿ولْيُمْلِلِ الَّذِي عَليهِ الحَقُّ﴾ [البقرة:282]. وإنَّما جعلنا اللام هي الأصل؛ لأنَّ (أَملَلْتُ) أكثرُ من (أَملَيْتُ)[53].

(50) البيت لأبي كاهل اليشكريّ. وينسب إلى النمر بن تولب. الكتاب, سيبويه,1: 344. والأشارير: القطع من اللحم يجفف للادخار. وتتمره: تجففه. والوخز: قطع من اللحم. يصف عقابًا. وقال ابن عصفور في الضرائر: "وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل، إلَّا أنه قلب". ينظر: ابن سيده, المحكم والمحيط الأعظم (ج93/2), وابن عصفور, الضرائر (ص226), وابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج245/1), والبغدادي, شرح شواهد الشافية (ص443).

(51) ابن جنّي, الخصائص, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط4 , د . ت, 126/1.

(52) الأنباري, لمع الأدلة (ص٨).

(53) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج247/1).

2- عدم نسبة القراءة لصاحبها إلا نادرًا: رغم اهتمام ابن عصفور بالقراءات واستدلِاله بها, إلاّ أنه يندر أنْ يَنسب قراءة إلى صاحبها . ويُكثر من العبارات التي توحي بعدم معرفة النسبة كقوله: (كمن قرأ، وقراءةُ من قرأ، وقرأ بعض القراء, وقُرئ...) وغيرها من العبارات. كما في قوله عن الإدغام: "ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿الشَّمْس سَّراجًا﴾[54] بإدغام السين في السين"[55].

وفي قوله في باب المعتل (العين واللام): "وقد قرأ بعض القراء ﴿ويَحْيا مَن حَيِيَ عَن بَيِّنةٍ﴾[56]. وبعضهم: ﴿ويَحْيا مَن حَيَّ﴾ بالإدغام. فمن أدغم فلأنَّ الحركة لازمة، ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء من (حَيِيَ) هي الياء الساكنة في (يَحْيا) التي قُلبت ألفًا. وكذلك الياء في (أُحْيِيَ) هي الياء في (يُحْيا) التي قُلبت ألفًا. فلمَّا كانت هذه الياء في موضع قد تَسكن لم يُعتدَّ بحركتها[57].

ولكنه – أيضًا– نسب قراءات لأصحابها نحو: عن أيوبَ السِّختيانيّ(ت131هـ)[58]، أنَّه قرأ: (ولا الضَّألِّينَ) (الفاتحة:7). ونحو[59]: فمن ذلك قراءة أبي عمرو(ت154هـ): (الرُّعْب بِما)[آل عمران:151]. ولعلّ تفسير ذلك أنّه لا تعلُّقَ له بعلم القراءات، رغم أنّه تلقّى هذا العلم عن أحد أساطينه في عصره وهو أبو الحسن ابن الدبّاج(ت646هـ) كما ذُكر في ترجمته.

المصدر الثاني من مصادر السماع: الحديث الشريف: يُعدُّ ابن عصفور من المقلِّين من الاستشهاد بالحديث؛ ولعل تفسير ذلك أنه: "لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غيرُ النحو, والصرف, ولا تأهَّل لغير ذلك؛ لذا لم يورد في (الممتع) إلا ثلاثة أحاديث[60]. وهذا ديدن من سبقه من علماء النحو والصرف, الإقلال من الاستشهاد من الحديث الشريف.

وقد كان احتجاجه بالحديث استدلالًا لتقرير حكم صرفي: فذكر قوله – عليه السلام –: "**لَيسَ مِنَ امْبَرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ**"[61], في إبدال (الميم) من لام التعريف [62], وقوله –عليه السلام: (بَل أنتُم بَنُو رَشْدانَ)[63].

واستشهد بقوله – عليه السلام –: "**نِعْمَ العَمَّةُ لَكُمُ النَّخْلَةُ**"[64] ليبين لك أن العرب قد توقع على الشيء لفظ غيره، إذا كان بينهما مناسبة من طريق ما، وإن لم يتحد المعنى؛ فجعل النخلة عمةً للناس، حين كان بينها وبينهم تشابه من وجوه[65].

ويؤكد عدم وجود أصل للحديث كما ورد عن السخاوي(ت902هـ), والسيوطي(ت911هـ)؛ أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غيرُ النحو, والصرف, ولا تأهَّل لغير ذلك[66].

---

(54) [سورة نوح: الآية: 16].

(55) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/458).

(56) [سورة الأنفال: الآية:42].

(57) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/365).

(58) ابن جني, المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (1/ 46).

(59) ابن الجزري, النشر في القراءات العشر (299/1).

(60) وهناك حديث في حاشية المبدع عل شرح الممتع بخط أبي حيان: جاء في الحديث: "فقد ذهبتْ أَبَلَتُه" –وذلك من الثقل والوخامة–. من تحقيق المحقق: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/223).

(61) ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب ولم يرو غيره. ينظر: القشيري, مسلم, مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص786).

(62) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/261).

(63) سبق تخريجه (ص13).

(64) في اللسان, (عمم): "أكرموا عمتكم النخلة". وقال فيه السخاوي والسيوطي: لا أصل له. ينظر: ابن منظور, لسان العرب (عمم), والمصري, أبو عبد الرحمن, تحذير المسلمين من السّبِّ والاستهزاء بالدين (ص64). وفي مجمع الزوائد: "أكرموا عمتكم النخلة، فإنها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم، وليس من الشجر يلقح غيرها". ينظر: الهيثمي, مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (5/ 39).

(65) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/46).

(66) المصدر السابق, ج1/46.

المصدر الثالث من مصادر السماع: كلام العرب: يُراد به ما ثبت عنهم من الشعر والنثر الفصيح، وهما من أهمِّ المصادرِ السماعيةِ وأقدمِها، بل مصدرُ الاستقراءِ الأولُ لَدَى قدامى النحاة.

وهي عند ابن عصفور أدلة معتبرة ، وقد ازدحم (الممتع الكبير) بهذه الأدلة السماعية التي يُقرّرُ بها قاعدةً أو يُرجح بها رأياً أو يَنْقِضُ دليلاً لخصم.

استدلال ابن عصفور بكلام العرب بنوعيه الشعر والنثر: النوع الأول: الاستدلال بالشعر: يُعَدُّ الشعر من أكثر الأدلة التي استشهد بها ابن عصفور فقد استشهد بـ(الشواهد الشعرية), وعددها الإجمالي: (285) مائتان وخمسة وثمانون بيتًا.

المعزوّ منها لأصحابها: عددها: (204) مائتان وأربعة أبيات. وثلاثة أبيات لرجل من اليمن, فهو مجهول, وإن نسبه لبلده, أمَّا غَيْرُ المعزوة لأصحابها فَعَدَدُهَا: (78) ثمانية وسبعون بيتًا.

ومن الملاحظ أنه قيّد نفسه بعصور الاحتجاج؛ فلم يستشهد بأبيات للمحدثين, أو المولدين. ولم يمثل من كلامهم. وهكذا نراه يكثر من الشواهد الشعرية, وأكثر من الشواهد القرآنية على عادة من سبقوه من أسلافه, سواء أكان في المشرق أو في المغرب.

استدلاله بالشعر على القواعد الصرفيّة: يعدّ الشعر أصلَ الاستشهاد، بل إنّ كلمة الشاهد تطلق غالبًا ويراد بها الشعر، لذلك كَثُرَ ورود الشعر في كتب أئمة النحو والصرف, وابنُ عصفور حينما يسوق الدليل فإنما يسوقه لحاجة إليه، أما ما ليس بحاجة لدليل فإنه لا يستدل عليه.

ومن استدلالات ابن عصفور بالشعر: إبدال الميم من الباء في قولهم: "بَناتُ بَخْرٍ وبَناتُ مَخْرٍ"[67]. وهنَّ سحائبُ يأتين قُبُلَ الصَّيفِ، بيضٌ مُنتصباتٌ في السَّماء. قال طرفة:

كَبَناتِ المَخْرِ, يَمأَدْنَ كَما أَنبَتَ الصَّيفُ عَسالِيجَ الخَضِرْ[68]

وإنَّما جُعلت الباء الأصل؛ لأنَّ البَخْر مشتقٌّ من البُخار؛ لأنَّ السحاب إنَّما ينشأ عن بُخار البحر[69].

بما أن ابن عصفور متَّبعٌ للمذهب البصري؛ فهو لا يقيس إلاّ على الكثير المطّرِد: كما في قوله: وأمَّا خِنزِيرٌ فـ(النون) أصليَّة. وكذلك جاءت زائدة في قول الشاعر[70]:

لا تَفخَرُنَّ, فإنَّ اللهَ أَنزَلَكُم خُزْرَ تَغلِبَ, دارَ الذُّلِّ والهُونِ

دليل على أنَّ النون زائدة؛ لأنَّ خُزْرًا ليس بجمع خِنزير، بل هو جمع أَخْزَر؛ لأنَّ كلَّ خِنزيرٍ عندهم أخزرُ، خلافًا لأحمدَ بن يحيى، فإنه يجعل خُزْرًا جمع خِنزير. وذلك فاسد؛ لأنه ليس قياس خِنزير أن يجمع على خُزْر. فمهما أمكن أن يُحمل على المطّرِد كان أولى"[71].

النوع الثاني من كلام العرب: الاستدلال بالنثر: يراد بالنثر أقوالُ العرب ولغاتهم وأمثالهم، وهذا المصدر النثري ممّا اعتمدوا عليه منذ بدايات التقعيد النحوي حين كانت هذه المادة المسموعةُ سليمةً من اللحن والاضطراب.

---

(67) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج260/1).

(68) يُقَالُ لِلْغُصْنِ إِذا كَانَ نَاعِمًا يَهْتَزُّ: هُوَ يَمْأَدُ مَأْداً حَسَنًا. ومَأَد النباتُ وَالشَّجَرُ يمأَدُ مأْداً: اهتزَّ, والعساليجُ عُروق الشَّجَر، وهي نُجُومُها التي تَنْجُمُ من سَنَتِها فيما زُعِمَ, والعَساليجُ عند العامَّة: القُضْبانُ الحديثةُ. والخضر: نبات أخضر. ينظر: الخليل, العين (ج315/2), وابن منظور, لسان العرب (ج394/3), و(ج161/5), وطرفة, ديوان طرفة بن العبد (ص74).

(69) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج260/1).

(70) القائل: جرير110هـ. والخزر: جمع أخزر. وهو الضيق العينين كالخنزير. الزّمخشريّ, أساس البلاغة, (ج243/1), وابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج179/1).

(71) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج179/1).

والشواهد النثرية, من كلام العرب: ثمانية شواهد في الممتع, منها: كما في قوله: "وكذلك جرادة، يمكن أن تكون مشتقة من الجَرْد؛ لأنَّ الجرد واقع منها كثيرًا. وقد روي أن النابغة نظر، فإذا على ثوبه جرادة، فقال "جرادةٌ تَجرُدُ، وذات ألوان"[72]. فتطيَّر ورجع عن حاجته"[73].

ثانيًا– القياس عند ابن عصفور: ليس مراد ابن عصفور دائمًا من ذكر القياس إجراء العملية القياسية، بل قد يريد به القاعدةَ المستقرةَ على ضوء المسموع المطَّرد مثل قوله: "ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: "كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به – أي: اسم آلة – وينقل فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة ومروحة، إلا ما استثني من ذلك". فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف. ونحو قولهم: "إن المصدر من الماضي[74]، إذا كان على وزن أفعل، يكون مفعلًا بضم الميم وفتح العين. نحو: أدخلته مُدْخَلًا"؛ ألا ترى أنك لو أردت المصدر من (أكرمته)، على هذا الحد، لقلت: (مُكْرمًا) قياسًا، ولم تحتج فيه إلى السماع، إذا علمت أن (أكرم): (أفعل)؟ ألا ترى أن ذلك كله لا يُعرف إلا بالتصريف؟ وأشباه ذلك كثير[75].

والقياس الذي سنتناوله هنا هو الذي يُحْمَلُ فيه المقيس على المقيس عليه لجامع بينهما: والقياس بهذا المفهوم عند ابن عصفور يُعَدُّ دليلًا معتبرًا، فهو من أدلته الصرفيّة التي ساقها كثيراً في (الممتع الكبير في التصريف)، فتارة يستخدمه للاستدلال، وتارة أخرى يردُّ به رأيًا ، كما أنه قد يَنْقُضُ قياساً بقياس آخر . وهو في كل ذلك يعتدُّ بهذا الدليل ما دام يسير على قواعدِ القياس، ولو لم يكن هناك سماع يُعَضِّدُهُ.

فمِنْ ذلك حديثُه عن (افْعَالّ): ولا يكون متعدِّيًا. وأكثرُ ما صِيغَ للألوان[76]، نحو قولك: اشهابَّ واسوادَّ وابياضَّ وادهامَّ. وقد قالوا: املاسَّ واضرابَّ، وليسا من اللون[77].

(افعَلّ): هو مقصورٌ من (افعالّ) لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من (افعَلّ) إلَّا يُقال فيه: (افعالّ). إلَّا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألف من: احمَرَّ واصفَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، أكثرُ، وإثباتَها في اشهابَّ وادهامَّ, واكهابَّ[78]، أكثر؟

وقد قالوا: ارقَدَّ[79] في العَدْوِ وارعَوَى واقتَوَى[80] – وكلُّه (افعَلّ) – ولم يُسمع منهم في شيء من ذلك (افعالّ). إلَّا أنه يجوز بالقياس. وهو – أيضًا– لا يتعدَّى, كما لا يتعدَّى أصلُه الذي قُصِرَ منه[81].

فما دام الحُكْمُ يسير وَفْقَ قواعد القياس التي بيّنها النحاة فهو حُكْمٌ مقبولٌ، وإنْ لم يكن هناك سماعٌ يؤيده؛ إذ لم يُسْمَعْ كلُّ شيءٍ عن العرب. وقد ذكر ابن جني(ت392هـ): "أن ما يَحتمله القياس ولم يَرِدْ به السماعُ كثيرٌ"[82]. فإن كان هناك سماعٌ يخالف القياس فابن عصفور

(72) في الحيوان: أن النابغة أراد الغزو مع صهره زبّان بن سيّار، ورأى جرادة على ثوبه، فقال: جرادة تجرد، وذات لونين، غيري من خرج في هذا الوجه؛ فَتَطَيَّرَ ورجع عن الغزو". ينظر: الجاحظ, الحيوان (ج447/3), و(ج447/5).

(73) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج44/1).

(74) وكذلك عبارة ابن جني في المنصف. ينظر: المسألة 28 من كتاب الإنصاف. الأنباري, أبو البركات, الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين (لمسألة 28 مصدر الماضي).

(75) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج31/1).

(76) في حاشية (ف) بخط أبي حيان عن المحتسب أن (افعالّ) قلما جاء إلَّا في الألوان، والعيوب الظاهرة نحو: (احوالّ), و(اعوارّ), و(اصيادّ). ينظر: الأندلسي, أبو حيان, ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب (ص86).

(77) في حاشية بخط أبي حيان: "ومن ذلك: ازوارَّ وازوَرَّ. وقرئ بهما". يريد ما في الآية 17 من سورة الكهف، وقراءة ذلك بالمضارع لا بالماضي. ينظر: البحر المحيط في التفسير, أبو حيان الأندلسي(ت745هـ), تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, د.ط,1420هـ,107/6.

(78) الكُهْبَةُ: لَوْنٌ لَيْسَ بخالصٍ فِي الحُمْرَةِ. واكهابَّ: صار لونه الكهبة. وهي غبرة مشربة سوادًا. ينظر: الخليل, العين (ج382/3), والزبيدي, تاج العروس (ج183/4).

(79) ارْقَدَّ ارْقِداداً؛ أي: أسرع. الجوهري, الصحاح (ج476/2).

(80) اقتوى: خدم بطعام بطنه. وفي (المبدع): (اكتوى). وينظر شرح الشافية: 1: 112 في معاني افعالّ وافعلّ. وفي حاشية بخط أبي حيان عن المحتسب,2/ 25–26: افعلّ مقصور من افعالّ في غير الألوان ... اشعانَّ رأسه أي: تفرق شعره. في أحرف غير هذه.

(81) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج132/1).

(82) ابن جني, الخصائص (ج137/1).

يعمد إلى رد ذلك المسموع، إن لم يكثر كثرة تجيز القياس عليها؛ فقد ردَّ على الفراء(ت207هـ), في قوله: "وحكى الفرَّاءُ (بُراءُ) ممنوعَ الصرف، والأصل (بُرَآءُ) فحُذفت الهمزة التي هي لام؛ وذلك من القلَّة بحيث لا يقاس عليه، والقلب أوسع منه[83].

ويرى الباحثان: أنَّ ابنَ عصفور يقدّمُ القياسَ على السّماعِ، بل القياسُ الذي يحتجُّ به هو ما استقرّ على المُطَّرِدِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ.

ثالثًا- استصحاب الحال عند ابن عصفور: يُعدُّ استصحاب الحال من الأدلة الصرفيّة التي احتجَّ بها ابن عصفور، وساقها في كتابه مستدِلًّا به على ما يُقَرِّرُ مِنْ أحكام. كما في قوله: "فأمَّا (العأْلَم), و(الخأْتَم), و(تأبَلّ)[84], وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف، ولم تُزَد فيها الهمزة ابتداءً. فينبغي أن تُذكر في باب البدل"[85].

وكما في قوله: "فلمّا قَلَّتْ زيادَةُ الهمزة غَيْرَ أوّلٍ وجَبَ القضاءُ على ما لم يُعْرَفْ أَصْلُهُ، ممّا الهمزة فيه غيرُ أوّل، بالأصالة، نحو: (السَّأسَم)[86], و(اطمأنَّ), و(بُرائل)[87]، وأمثال ذلك"[88].

فإن وقعتْ الهمزةُ أوّلًا فلا يخلو أن يكون بعدَها حرفان أو أزيَدُ: فإن كان بعدها حرفان خاصَّةً كانت أصلًا، إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللام. وذلك نحو: (أَخَذَ), و(أَكَلَ), و(أَمَرَ)[89].

وإنْ كان بعدها أزيدُ مِنْ حرفين فلا يخلو أنْ يكونَ بعدها أربعةُ أَحْرُفٍ مَقْطُوعٌ بأصالتِهَا فصاعدًا، أو ثلاثةٌ، أو اثنانِ مقطوعٌ بأصالتهما, وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو مُحْتَمِلٌ للزيادة والأصالة. فإن كان بعدها أربعةُ أحرُفٍ مَقْطُوعٌ بأصالتها فصاعدًا كانت الهمزة أصلًا. وذلك نحو: (إصطَبل), و(إبرَيْسَم)[90], و(إبراهيم), و(إسماعيل)؛ ألا ترى أنَّ الصاد والطاء والباء من (إصطبل) مقطوعٌ بأصالتها؛ لأنّها ليست من حروف الزيادة؟ وكذلك (اللّام) لأنَّ المواضعَ التي تُزَادُ فيها محصورةٌ[91]؛ وليس (إصطبل) منها. وكذلك الباء والراء والسين والميم من (إبريسم)، والباء والراء والهاء والميم من (إبراهيم)[92]، والسين والميم والعين واللّام من (إسماعيل). جميع ذلك أصلٌ مَقْطُوعٌ بأصالته.

وإنَّما قُطِع بأصالة الهمزة في مثل هذا؛ لأنَّ بناتِ الأربعة فصاعدًا مثل: (إصطبل) لا تلحقها الزيادة من أَوَّلها؛ أصلًا، إلَّا الأفعالَ, نحو: (تَدحرجَ)، و(الأسماءَ الجاريةَ) عليها, نحو: (مُدَحرج). فلمّا كانت هذه الأسماء وأمثالُها ليست من قبيل (الأسماء الجارية) على (الأفعال) قُطِعَ بأنَّ الهمزةَ في أوّلها أَصْلٌ.

وإن كان بعدها ثلاثةُ أَحْرُفٍ مَقْطُوعٌ بأصالتها قُطِعَ بأنّها زائدَةٌ. وذلك نحو: (أفكَلٍ)[93], همزته زائدة. وإنَّما قضينا عليها بالزيادة لأنَّ كلَّ ما عُرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ، نحو: أَحمر وأَصفر وأَخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقَّة من الحُمرة والصُّفرة والخُضرة؟ فلمّا كانت كذلك فيما عُرف اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلم، فقُضِي بزيادة الهمزة فيه.

(83) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/330).
(84) التابَلُ: الَّذِي يُطرح فِي القِدْر كالكَمُون والكُزْبَرَة وَنَحْوِ ذَلِكَ. ابن منظور, لسان العرب (ج2/563), و(ج11/76).
(85) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/156).
(86) الساسَمُ، بالفتح: شجرٌ أسود. الجوهري, الصحاح (ج5/1949).
(87) البُرائِلُ: عُقْرَةُ الديكِ. الجوهري, الصحاح (ج4/1632).
(88) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/156- 157).
(89) المصدر السابق, ج1/156- 157).
(90) الإبْرَيْسَم: الحرير. ابن منظور, لسان العرب (ج10/5), والفيروز أبادي, القاموس المحيط (ج1/1079).
(91) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/145-147).
(92) في الحاشية بخط أبي حيان عن المهاباذي أن همزة إبراهيم أصل، وتصغيره أُبَيرِه، وجعلها البغداديون زائدة. ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/156).
(93) الرعدة. الجوهري, الصحاح (ج5/1792).

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الهمزة أصلًا إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللّام، كما تقدَّم؛ وذلك نحو: (آخِذٍ), و(آمِرٍ)؛ ألا ترى أنَّ الألف مقطوع بزيادتها، وأنَّ الخاء والذال من (آخِذٍ)، والميم والراء من (آمِرٍ)، مقطوع بأصالتها؟ فلذلك كانت الهمزة أصلًا فيهما وفي أمثالهما.

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة، قُضي على الهمزة بالزيادة، وعلى ما عداها ممّا يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصليّ. وذلك نحو: (أَءِبَيْن), والألف من (إِشْفًى)[94] و(أَفعًى). فإنك، وإن لم يكن معك اشتقاقٌ ولا تصريف، تقضي بزيادة الهمزة وأصالة ما عداها. وذلك أنَّ (إشْفى, وأَبْيَن, وأَفعى), وأمثال ذلك؛ فالهمزةُ في جميع ذلك زائدة، والياء من (أَبْيَن), والألف من (إشفَىً), و(أَفْعًى) أصلان؛ وإنَّما قُضِي بزيادة الهمزة في مثل هذا؛ لأنَّ جميعَ ما ورد من ذلك ممّا له اشتقاقٌ، الهمزةُ فيه زائِدَةٌ, وما عداها أَصْلٌ، نَحْوَ قَوْلِهِ: (هو أَغوَى منه, وأَضوَأُ منه)؛ لأنَّ (أَغوَى) من (الغَيّ)، و(أَضوأ) من (الضَّوء)[95].

المبحث الرابع

مذهب ابن عصفور الصرفي

مذهب ابن عصفور: بِتَتَبُّعِ الأُصولِ الصّرفيَّةِ عند ابن عصفور؛ تظهر الموضوعيّةُ, والإنصافُ في ترجيحاتِهِ؛ ونخلص بها إلى نزعتِهِ الصَّرفيَّةِ؛ فقد كان يدور مع الدليل حيث دار, كما قال تلميذه أبو حيان(ت745هـ) بوضوح في قوله: "ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصرة، بل نتّبِعُ الدّليلَ"[96].

ونستطيع أن نعرف مذهب ابن عصفور من خلال أصوله التي اعتمدها, والمصطلحات النحوية والصرفية التي كان يستخدمها, وكذلك الكتب والأعلام من العلماء الذين كان يرجع إليهم في كتابه (الممتع):

لقد اهتم الدكتور فخر الدين قباوة بمنهج ابن عصفور، وذلك في كتابه: (ابن عصفور, والتصريف), وأكّد نزعته البصريّة, واعتماده على سيبويه(ت180هـ)، في جلّ آرائه, وإنْ كان قد خالفه في مسائل معدودة؛ فهذه نماذجُ تُؤَكِّدُ نَزْعَةَ ابنِ عصفورٍ البَصْرِيَّةَ, معَ استقلاليَّةٍ في شخصيتِهِ, بعيدًا عن التّعَصُّبِ:

قول سيبويه: إنّ الأصل في (اطمأنّ): (طأمن)، ثُمَّ تقدّمتِ المِيمُ على الهمزة، وكان ابنُ عصفور قد عارض رأي الجرمي(ت225هـ) الذي يقول بأصالة: (اطمأنّ)[97].

ورجّح عليه رأي الزجاج(ت311هـ) القائل بأن الهمزة في (مصائِبَ) منقلبةٌ عنِ الوَاوِ، بينما يرى سيبويه، أنهم شبهوا الياء في (مصيبة) بالياء الزائدة في (صحيفة)[98].

غير أنّ الخلاف في هذه الجزئيات لا يغير من الوجهة العامة التي اتخذها ابن عصفور، وهي الاعتمادُ الأساسيُّ على البصرة، دون أنْ يكونَ مُتعصّبًا ضدّ الكوفيّين والبغداديّين، بل إنّهُ كما يقول د. فخر الدين قباوة: انتهج مذهب المحققين؛ لأنّهُ يعتمد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدليّ الذي يختبر الأقوال والأدلّة؛ ليصل بأسلوب نقليّ عقليّ إلى دفع الأدلَّةِ الواهية، والإتيان بالأدلَّةِ القاطعة أو المرجّحَةِ، وقد كان عِمَادُهُ في هذا المنطقِ ثلاثَةَ أُسُسٍ، وهي السّماعُ، والقِياسُ، والإجماعُ.

1- ففي السماع: يعتمد ثقة النَّقْلِ، وفصاحةَ الأَصْلِ، ورَدَّ الرواياتِ الضّعيفةِ, واللُّغاتِ الرّديئةِ المَرذُولَةِ.

---

(94)(أَءِبَيْن) (أَبْيَنُ): وزَانُ أَحْمَرُ: اسْمُ رَجُلٍ مِنْ حِمْيَرِ بَنِي عَدَنَ فَنُسِبَتْ إِلَيْهِ وَقِيلَ عَدَنُ أَبْيَنَ وَكَسْرُ الْهَمْزَةِ لُغَةٌ. والإشفى: المخرز. والإِشْفَى: المِخْرز، مَقْصُور. ينظر: ابن دريد, جمهرة اللغة (ج1075/2), وابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج157/1), والفيومي, المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج70/1).

(95) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج157/1).

(96) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج13/1), وأبو حيان, البحر المحيط في التفسير (3/ 500).

(97) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج392/1).

(98) المصدر السابق, ج326/1.

2- وفي القياس: يعتمد على الكثرة, والاطِّراد ويجعلُ النَّادرَ شَاذًّا لا يُقاسُ عليه. كالبصريّين.

3- كما يستخدِمُ الاستنباطَ والتَّأويلَ، والأحكامَ العامَّةَ في التّشابه والإعلال؛ لِيَصِلَ إلى الحُجَّة الراجحة والدليل، و يدفع ما خرج عليه بغير دليل قويم.

4- المصطلحات النَّحْويّة التي استخدمها ابن عصفور, كوفيّة أم بصريّة؟ ما تميز به كتاب ابن عصفور (الممتع الكبير في التصريف) المصطلحات الصّرفيّة, والنَّحْويّة البصريّة, مثل: (الصّفة) البصريّ بدلًا من (النّعت) الكوفيّ, و(الضّمير) البصريّ بدلًا من (الكناية أو المُكّنى) الكوفيّ.

5- الإجماع: وهو الأمر الذي اجْتَمَعَ عليه علماءُ المدارس النّحويّة, مثلَ: (الكوفةِ, والبصرةِ) بجانب هذه المنهجيَّةِ؛ فإنَّ ابنَ عصفورٍ أكثرُ ما أخذَ آراءَهُ مِنَ البَصْرِيّين, بينما كان يميل للمدرسة البغداديّةِ؛ (مدرسةِ التَّحقيقِ), ولكنَّ خلافه كان واضحًا مَعَ المدرسة الكوفيّة؛ إذ نجده خالفها في كثير من المسائل التي عرضها؛ ولكن هذا لا يعني أنّه لم يوافقها في بعض الآراء, مع علمه التّامّ أنّها كثيرًا ما تخالف المدرسة البصريّة. وتقول د. سكينة بدري, في بحثها: (جهود ابن عصفور الصرفيّة): "والغريب في هذه الدراسة أنّني لم أحصل على أيّ رأيٍ للمدرسةِ الأندلسيَّةِ معَ أنَّ ابنَ عصفورٍ في الأندلس, إلّا أنّه لم يتأثر بهذه المدرسة ولم يأخذ عنها؛ فقد رجّح الصّرفيُّونَ أنَّ ابنَ عصفورٍ لم يكُنْ لَهُ مَذْهَبٌ صَرْفِيٌّ واضحٌ؛ إذ إنَّهُ أخذَ مِنْ جميعِ المدارس الصرفيَّةِ, وخالف بعضها, ووافق الآخر[99].

وهذا المذهب في الأندلس عرف بمذهب المحققين؛ حيث نجده لم يلتزم فيه بأسلوب البصريين, ومنهجهم فقط, ولا مذهبِ الكوفيين, ولا حتى مذهبِ الأندلسيين؛ إذ إنّه مذهب مزيج من المذاهب, تُحَقَّقُ فيهِ الآراءُ الصَّرْفِيّةُ المُطَّرِدَةُ الفصيحةُ التي تعتمد على اللُّغةِ السّليمَةِ, التي لا لَغْوَ فيها ولا لَحْنَ؛ ومعنى هذا أنّهُ لم يَلْتَزِمْ بمذهبِ البصرة وَحْدَهُ, ولا الكوفةِ أو بغدادَ, وإنّما اتّبعَ منهجَ المُحَقِّقِينَ مِنَ العُلَمَاءِ, وسنؤكِّدُ ذلك بالدَّليلِ, وقد عرفنا من البحث, في الأبواب الصرفيَّةِ التي تَعَرَّضَ لها ابنُ عصفورٍ أنَّهُ:

كان يميل للبصريين؛ لتأثره بمذهبهم الذي كان أقرب إلى التحقق والصحة في التأويل والاستنباط والقياس, كما نجدهم لا يلتفتون إلى كل مسموع, ولا يعتمدون على القياس الضعيف أو الشّاذّ, وبالعكس من ذلك نجد الكوفيين أوسع في الرواية وأضعف في القياس, ولا يهتمون به ويعتمدون على الأمثلة وإن ضعفت؛ لتكون شاهدًا وأصلًا يمكن التبويب والاعتماد عليها. ممّا جعل ابن عصفور لا يعتمد عليها, وإنما وُجِدَ أن منهجه الذي اتبعه كان يعتمد على المذهب البصريّ فقط, وإنّما إذا خالفه في الآراء واحتجّ بما هو ضعيف, وليس له أصل, ولا يقوم على دليل أعرض عنه, واختار من المذاهب الأخرى ما يلائم منهجه .

ويقول النُّحاةُ: إنّ مذهبَ المُحَقِّقِينَ هو مذهبُ المُتأخِّرِينَ مِنْ عُلماءِ الأندلس, ومن العلماء الذين برعوا في ذلك: ابن مالك(ت672هـ), وأبو حيان(ت745هـ), وابن عصفور(ت669هـ).

الكتب التي ذكرها المؤلف في الممتع: الضرائر, له نفسه – ابن عصفور, والعين, للخليل (ت170هـ) الأكثر ذكرًا, والكتاب, لسيبويه(ت180هـ), والنوادر, للحياني حوالي(ت207هـ), والهمز, لأبي زيد الأنصاري(ت215هـ), والقلب والإبدال, لابن السكيت(ت244هـ), والمختار في علل النحو, لابن كيسان(ت299هـ), والقد, لابن جني(ت392هـ).

علماء اللغة والنحو والتصريف والرواة, الذين ذكرهم في كتابه الممتع: ذكر حوالي: 60 ستين عالمًا, وراوية, وجُلُّهُمْ من علماءِ النَّحْوِ. ومن هؤلاء الستين, تميزت مجموعة منهم بالأكثرِ ذكرًا, وهم: من أهل البصرة: الخليل(ت170هـ) ورد ذكره (22) اثنتين وعشرين مرة, وسيبويه(ت180هـ) (66) ستًّا وستين مرة, وأبو عمرو بن العلاء(ت154هـ) (13) ثلاث عشرة مرة, وأبو زيد الأنصاري(ت215هـ) (18) ثماني عشرة مرَّةً, والأخفش الأوسط(ت215هـ) (35) خمسًا وثلاثين مرة, والمازني(ت249هـ) (18) ثماني عشرة مرة, والمبرد(ت285هـ) (20) عشرين مرة.

ومن أهل الكوفة: الكسائي(ت289هـ) (12) اثنتي عشرة مرة, والفراء(ت207هـ) (22) اثنتين وعشرين مرة, وثعلب(ت291هـ) (12) اثنتي عشرة مرة. ومن أهل بغداد: الزجاج(ت311هـ) (9) تسع مرات. ومن أهل الموصل: أبو علي الفارسي(ت377هـ) (23) ثلاثًا

(99) بحري, سكينة بدري, جهود ابن عصفور الصرفية (ص2).

وعشرين مرة, وابن جني(ت392هـ) (27) سبعًا وعشرين مرة. ومن أهل الأندلس والمغرب: ابن القطاع المغربي اللغوي الأديب(ت515هـ) (12) اثنتي عشرة مرة, وابن مالك(ت672هـ) (25) خمسًا وعشرين مرة.

فمن الملاحظ أنّ الأكثرَ تداولًا وذكرًا عند ابن عصفور هم أَهْلُ البصرة؛ أعلامًا وكتبًا؛ إيذانًا منه وإشعارًا أن يكون بصريًّا ابتداءً, أو على الأقل بصريَّ النزعة والهوى.

من كل ما سبق يتضح لنا أن ابن عصفور بصريُّ النَزْعَةِ, والهوى؛ ولكِنْ لا يمنعُ ذلك من استقلالِ شخصيته, واعتمادِهِ الأدِلَّةَ, والحُجَجَ, والبراهِينَ, والتَّرْجِيحَاتِ مَعَ تَفَرُّدِهِ بِالرَّأيِ, ويبرز ذلك جليًّا في نقده جميعَ المَدَارِسِ والمذاهبِ والأعلامِ؛ كما في النماذج الآتية:

أولًا- نقده للكوفيين: بما أن ابن عصفور متَّبعٌ للمذهب البصري؛ فهو لا يقيس إلاّ على الكثير المطّرِد: كما في معارضته ثعلب(ت291هـ): "وأمَّا خِنزِيرٌ فنونه أصليَّة. وليست زائدة في قوله:

لا تَفخَرُنَّ, فإنَّ اللهَ أَنزَلَكُم خُزْرَ تَغلِبَ, دارَ الذُّلِّ والهُونِ[100]

دَلِيلٌ على أنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ؛ لأنَّ (خُزْرًا) ليس بِجَمْعِ (خِنزيرٍ)، بل هو جَمْعُ (أَخْزَرَ)؛ لأنَّ كلَّ (خِنزيرٍ) عندهم (أَخْزَرُ)، خِلَافًا لِأَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، فإنَّهُ يَجْعَلُ (خُزْرًا) جَمْعَ (خِنْزِيرٍ). وذلك فَاسِدٌ؛ لأنَّهُ ليس قياسَ (خِنزيرٍ) أَنْ يُجْمَعَ على (خُزْرٍ). فمهما أمكن أن يُحمل على المطّرِد كان أولى"[101].

ومن معارضته الكوفيين: قوله: "وزعم أهل الكوفة أنَّ نهاية الأُصول ثلاثة، فجعلوا الراء من (جعفر) زائدة، والجيم واللام من (سفرجل) زائدتين، وجعلوا وزن (جعفر) من الفِعل (فَعْلَل)، ووزن (سفرجل): (فَعَلَّل) كما فعلناه نحن، وأمَّا الكسائيُّ(ت189هـ) منهم فجعل الزيادة من (جَعْفَرٍ) وأشباهِهِ ما قبلَ الآخِر"[102].

ويتابع في هذه المسألة قائلًا: "ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أنَّ الأُصول ثلاثة، إلَّا أنَّهُ وَزَنَ ما عدا الأصول بلفظه، فَجَعَلَ وَزْنَ (جَعْفَرٍ): (فَعْلَر)، و(سَفَرْجَلٍ): (فَعْلَجَل). ومنهم من قَضى بزيادةِ ما عدا الثلاثةَ إلَّا أنَّهُ لا يَزِنُ. فإن قيل له: ما وزن (جَعْفَرٍ), و(فَرَزْدَقٍ)؟ قال: لا أدري. وكلُّ ذلك باطلٌ، لِما ذكرناه من أنّهُ لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة، إلَّا بدليل. فالصحيح في النّظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفِعل، ما ذهب إليه أهل **البصرة**"[103].

(100) القائل: جرير. والخزر: جمع أخزر. وهو الضيق العينين كالخنزير. ينظر: ابن دريد, جمهرة اللغة (ج583/1), الزمخشري, أساس البلاغة, 1/ 243.

(101) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج179/1).

(102) المصدر السابق, ج206/1.

(103) المصدر نفسه, ج207/1.

ثانيًا– ولم يَخْلُ من مخالفةٍ للبصريّين: فمن نقده الخليل(ت170هـ): في قوله: وأمَّا (افعَوْلَل), نحو: (اعثَوْجَجَ البعيرُ)[104]، و(افْوَنْعَلَ), نحو: (احْوَنْصَلَ الطّائِرُ)[105]، و(افْعَيَّلَ), نحو: (اهبَيَّخَ الرَّجلُ)[106]، فلم يذكرْهَا أَحَدٌ إِلَّا صَاحِبُ (العَين)، فلا يُلتفت إليها[107].

ويرى الباحثان: أن هذا يَدُلُّ على نزعة ابن عصفور البصرية, وله سلف في ذلك, في ردِّه القليل ولو كان من الخليل(ت180هـ) – رحمه الله –؛ فأهل البصرة يقيسون على الكثرة الكاثرة, ويَرُدُّونَ القَلِيلَ, والشَّاذَّ, ولو كان من أشياخهم فكان سيبويه(ت180هـ): يَرُدُّ ما لم يُسْمَعْ مِنَ العرَبِ, ولو كان مِنْ شيخِهِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ(ت182هـ).

ثالثًا– نقده سيبويه (ت180هـ) في قوله: "إنَّهم همزوا واو مصائب – جمع مصيبة – على وجه الغلط والتوهم, شبهوها بياء (صحيفة)؛ حين قالوا: (صحائف)"[108].

فيقول ابن عصفور: "وأمَّا مَصائبُ في جمع (مُصِيبة) فكان القياس فيها (مَصاوِب)، على ما يُبيَّن في باب القلب[109]. فإمَّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّلٍ شذوذًا، فتكون مثل (أقائيم) في جمع أقوام – وهو مذهب الزَّجَّاج(ت311هـ)– وإمَّا أن يكونوا غَلِطوا فشبَّهوا ياء (مُصيبة)، وإن كانت عينًا، بالياء الزائدة في نحو: (صَحِيفَةٍ)، فقالوا: (مَصائب)، كما قالوا: (صَحائف). وهو مذهب سيبويه[110]. والأوَّلُ أَقيسُ عندي؛ لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ. وهو (أَقائيم)[111].

رابعًا– كذلك خالف البغداديّين في كثير من المسائل: كما في باب الزيادة, نقده الزجاج(ت311هـ) في عَدِّهِ همزةَ (ضَهيأ) أصلية وياءَها زائدة في قوله: "وزعم الزَّجَّاجُ(ت311هـ) أنَّهُ يجوز أن تكون همزة (ضَهيأ) – أيضًا– أَصليَّةً، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًّا من (ضَاهَأْتُ)؛ أي: شابَهتُ؛ لأنَّهُ يقال: (ضاهَيْتُ), و(ضَاهَأْتُ)[112]. وهو أولى به؛ لأنَّ أصالة الهمزة غيرَ أوّلٍ أكثرُ من زيادتها؛ فيكون (ضَّهْياءُ) الممدود عنده من (ضَاهَيْتُ)؛ أي: شابَهتُ، و(ضَهْيَأٌ) المقصور من (ضَاهَأْتُ). وهذا الذي ذهب إليه حَسَنٌ من طريق الاشتقاق، إِلَّا أَنَّهُ يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقرَّ في كلامهم. وذلك أنَّ الهمزة إذا جُعِلَتْ أَصْلِيَّةً, والياءُ زائِدَةً كان وَزْنُ الكَلِمَةِ (فَعْيَل). وذلك بناءٌ غيرُ مَوْجُودٍ في كلامهم، إِلَّا أنْ يكونَ مكسورَ الفاءِ، نَحْوَ: (طِرْيَمٍ), و(حِذْيَمٍ)[113].

فإنْ قُلْتَ: وكذلك جَعْلُ الهمزةِ زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غيرِ موجود، وهو (فَعْلأ)؛ ألا ترى أنه لم يجئ منه إِلَّا (ضَهْيَأٌ) المختلَفُ فيه، والمختلَفُ فيه لا يُجعل حُجَّة؟ فإذا كان جعلها زائدةً أو أصلًا يؤدّي إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ فالأصالةُ أولى؛ لأنّها أكثرُ. فالجوابُ أنَّ (فَعْلأ) و(فَعْيَل)، وإن كانا بناءين معدومين. ينبغي أن يُحمَلَ منهما على (فَعْلأ)؛ لأنَّ (فَعْيل) يظهر منهم اجتنابُهُ؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسرُوا أوَّلَه, نحو: (حِذْيَمٍ), و(طِرْيَمٍ)؟ ولم يظهر منهم ذلك في (فَعْلأ)؛ لأنهم لم يجتنبوا (فَعْلأً) كما فعلوا ذلك بـ(فَعْيَل).

فثَبَتَ إِذًا أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعَى فيه أنّه (فَعْلأ)[114]، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة، لا ثاني لها. و– أيضًا– فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة (ضهيأ) بـ(ضهياء) الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خِلافها. وهو (ضاهأتُ). فلذلك كان هذا المذهب باطلًا[115].

---

(104) اعثوجج: أسرع. ينظر: الزبيدي, تاج العروس (ج89/6).
(105) احونصل: ثنى عنقه وأخرج حوصلته. ينظر: الخليل, العين (117/3).
(106) اهبيخ: مشى مشية فيها تبختر وتهادٍ. ينظر: العين, الخليل,(ت170هـ) المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال: (هبخ).
(107) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج118/1).
(108) الكتاب, لسيبويه,4/ 356.
(109) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج323/1).
(110) سيبويه, الكتاب (ج367/2).
(111) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج225/1).
(112) وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أنَّ (ضَهْيَأً) وَزْنُهَا: (فَعْلَلٌ). فهي رباعية وليس فيها زيادة. ينظر: تهذيب الألفاظ, التبريزي, بيروت, 1895م,368.
(113) الطريم: الطويل. والحذيم: الحاذق. ينظر: ابن سيده, المحكم والمحيط الأعظم (ج162/9), و(ج295/3).
(114) في حاشية بخط أبي حيان أن الهمزة زائدة في احبنطأ البطن أي: عظم، لقولهم: حَبِطَ بطنُه أي: انتفخ. عن ابن برّيّ.
(115) ينظر: ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج156/1).

خامسًا- نقد ابن عصفور للبصريين, والكوفيين معًا: في باب الزيادة: نقده مذهبي المبرد(ت285هـ), والفراء(ت207هـ) في زيادة (السين) من (أَسْطَاع) بفتح الهمزة, وقطعها: فيقول ابن عصفور: "وأمَّا (أَسْطاعَ)[116] فالسين عند سيبويه فيه عِوَض من ذَهاب حركة العين منها. وذلك أنَّ أصله (أَطْوَعَ)، فنُقِلتْ فتحة الواو إلى الطاء فصار (أَطْوَعَ)، ثمّ قُلبت الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثمّ زيدت السين عوضًا من ذهاب الحركة في العين -وهي الواو- بجعلها على الفاء. وقد تَعقَّبَ المبرّدُ ذلك على سيبويه(ت180هـ)، فقال: إنَّما يُعوَّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وذَهبَ. فأمَّا إذا كان موجودًا في اللفظ فلا. وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء[117].

والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ. وذلك أنَّ العين لمّا سَكنتْ تَوهَّنتْ لسكونها، وتَهيَّأت للحذف عند سكون اللّام. وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعْتُ. ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحرّكةً لم تُحذف، بل كنتَ تقول: (لم يُطْوِعْ), و(أَطْوِعْ) و(أَطْوَعْتُ). فزيدت السينُ لتكونَ عوضًا من العين متى حُذِفَت. وأمَّا قبل حذف العين فليست بعِوَضٍ، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل (أَسْطاعَ) من قَبيل ما زيدت فيه السين، بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل (أسْطاع) من قَبيل ما السينُ فيه عِوَضٌ؛ فبالنظر إلى الحذف[118].

وكذلك الأمر في (أَهْراقَ), و(أَهْراحَ). أعني: من أنه يَسوغ أن تُورَدا في العِوَض بالنظر إليهما بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليهما قبل الحذف.

فإن قيل: إن سيبويه(ت180هـ) قد جعل السين عِوَضًا من ذهاب حركة العين، لا كما ذهبتَ إليه من أنها عِوَض متى ذهبت العين. فالجواب عن ذلك شيئان[119]:

أَحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله: (مِن ذَهابِ الحركة) أي: زادوا من أجل ذهابِ حركةِ العين؛ لأنَّ زيادة السينِ لتكون مُعدَّة للعِوَضيَّة, إنّما كان من أجل ذَهابِ حركةِ العين؛ لأنَّ ذهاب حركة العين هو الذي أَوجب حذف العين عند سكون اللّام.

والآخر: أن يكون جَعلَ السين عِوَضًا من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عِوضٌ من العين في بعض المواضع؛ لأنَّ السبب في حذف العين إنّما هو ذَهاب الحركة. فأقام السَّببَ مَقام المُسبَّب. وإقامة السبب مَقامَ المُسبَّبِ كثيرٌ جدًّا.

وقال الفرّاء(ت207هـ): شَبَّهُوا (أَسْطَعتُ) بـ(أَفعَلتُ). فهذا يدلّ من كلامه على أنَّ أصله (إسْتَطَعتُ). فلمّا حُذِفَتِ التاء بقي على وزن (إفعَلتُ)، ففُتِحتِ الهمزة وقُطِعتْ. وهذا الذي ذهب إليه غيرُ مَرضيّ؛ لأنه لو كان بقاؤه على وزن (إفعَلتُ) بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا: (إسطاع) بكسر الهمزة وجعلها للوصل. واطّرادُ ذلك عندهم وكثرتُه يدلّ على فساد مذهبه.

فإن قيل: ما ذهب إليه سيبويه من زيادة السين لتكون مُعدّة للعِوَض، لم يثبت. فينبغي أن يحمل (أسطاعَ) على ما ذهب إليه الفرّاء(ت207هـ). قيل: قد ثَبَتَ أنَّ العرب تزيد غير السين لذلك في (أَهْراقَ), و(أَهْراحَ)، فيُحمل (أسْطاع) على ذلك. وأمَّا قطع همزة الوصل؛ لأنَّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزةُ قَطعٍ، فلم يستقرَّ في موضع من المواضع[120].

---

(116) الكتاب, 1/ 8. وفي حاشية بخط أبي حيان عن كتاب (اللباب) أن في هذه الكلمة خمس لغات [هي في الارتشاف, 1/ 106] وأن السين زائدة في أسطاع.

(117) سيبويه, الكتاب (25/1), وابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج152/1).

(118) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج152/1).

(119) ينظر: سيبويه, الكتاب (25/1).

(120) في حاشية بخط أبي حيان(ت745هـ) عن (إيجاز التعريف) لابن مالك(ت672هـ) أنه تحتمل زيادة السين في (ضُغبُوس): وهو صغير القثاء؛ لقول العرب: (ضَغِبتِ المرأة). والزيادة في (قُدْمُوس) بمعنى قديم أظهر. و(القدْموس): القديم. يقال: (حَسَبٌ قدموس)؛ أي: قديم. و(القُدْمُوسُ): الملك الضخم. ينظر: الخليل, العين (ج251/5), والفراء, كتاب فيه لغات القرآن (ص:87), والجوهري, الصحاح (ج961/3), وابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج153/1).

ويرى الباحثان: أنّ ابن عصفور على الرغم من أنه أكثر من الاستشهاد بأقوال البصريين, وبكتبهم, فمن آرائه ما يقف فيها مع سيبويه والبصريين, ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين؛ فشخصية ابن عصفور فيها استقلالية في آراءٌ كثيرة, كان يَرُدُّ بها الرأيَ الكوفيَّ أحيانًا, وأحيانًا أخرى يَرُدُّ الرأيَ البصريَّ, وهكذا له آراءٌ كثيرةٌ تدور في كتب النُّحاةِ, والصرفيِّين.

فمن ذلك قول **المرادي** في باب البناء عند شرحه ألفية ابن مالك: "يعني أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبني، ولا واسطة بينهما، وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره **ابن عصفور**، ومذهب الناظم أنها مبنية"[121].

وكذلك قول الجوجري في شرح شذور الذهب: "قوله: (وقد يقال: يا أيهذا) يؤخذ منه أن اسم الإشارة حيث وقع نعتا لأيّ لا يجب نعته بمعرف بأل. وهو المرجّح عند ابن مالك تبعًا لابن عصفور"[122].

وكما نقل عنه السيوطي في الاقتراح في باب: (هل بين العربي والعجمي واسطة)؟ فأجاب: "اختلف: هل بين العربي والعجمي واسطة؟ فقال ابن عصفور: نعم. قال في (الممتع): "إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة, كان تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات"[123].

عدم معارضته البصريين: كما في قوله: "...وأمَّا ﴿واشتَعَلَ الرَّأْس شَّيبًا﴾[124]، بإدغام السين في الشين، فإنَّ الرواية عن أبي عمرو اختلفت في ذلك: فمنهم من روى أنه أَدغم، ومنهم من روى أنه منع. والذي عليه البصريُّون أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز"[125].

موافقته الكوفيين: كما في قوله: "ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أنَّ الأُصول ثلاثة، إلَّا أنه وَزَن ما عدا الأصول بلفظه، فجعل وزن (جعفر): (فَعْلَر)، و(سفرجل): (فَعَلْجَل)"[126].

وكما في قوله: "زعم أهل الكوفة أنَّ نهاية الأُصول ثلاثة، فجعلوا الراء من (جعفر) زائدة، والجيم واللام من (سفرجل) زائدتين، وجعلوا وزن (جعفر) من الفِعل (فَعْلَلًا)، ووزن سفرجل: (فَعَلَّلًا), كما فعلناه نحن، وأمَّا الكسائيُّ منهم فجعل الزيادة من (جعفر), وأشباهه ما قبلَ الآخِر"[127].

(121) المرادي, توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 297)
(122) الجوجري, شرح شذور الذهب (323/1).
(123) السيوطي, الاقتراح في علم أصول النحو وجدله (ص36).
(124) [سورة مريم: آية:4] .
(125) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج459/1).
(126) المصدر السابق, ج207/1.
(127) المصدر نفسه.

معارضته الكوفيين: كما في قوله: "ومنهم من قَضى بزيادة ما عدا الثلاثة إلَّا أنه لا يَزِنُ. فإن قيل له: ما وزن جعفر وفَرَزدَق؟ قال: لا أدري. وكلُّ ذلك باطلٌ، لِما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة، إلَّا بدليل. فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفِعل، ما ذهب إليه أهل البصرة"[128].

وعند حديثه عن ألف التثنية فإنها تقلب ياء ولا تحذف مثل: (جماد: جماديان)..."خلافًا لأهل الكوفة فإنّهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف، نحو: جُمادَى، فيقولون في تثنيته: جُمادانِ. والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلَّا جُمادَيانِ، وبه وَرَدَ السماعُ. قال: شَهرَيْ رَبِيعٍ, وجُمادَيَيْنَهْ..."[129].

المبحث الخامس

استدراكات على ابن عصفور

يمثل ابن عصفور في تاريخ النحو والصرف حلقة وصل بين مدرسة ابن مالك(ت672هـ) المتميزة, ومدرسة الأندلسيين؛ فقد أخذ من هؤلاء الجمع بين الأدب والنحو، و لعله كان قدوة لابن مالك في اختيار مذهبٍ نحويٍّ مُسْتَقِلٍّ؛ فيقول د. قباوة: ثم رأينا أن ابن مالك انتقى من تصريف ابن عصفور ما لا يَسَعُ النَّحْوِيِّينَ جَهْلُهُ، وهو ما ضَمَّنَهُ في الخلاصة (الألفية).

غير أنّ تأثُّرَ ابنِ مالكٍ بابنِ عصفورٍ لم يمنعه من انتقاده، وتخطئته في مواضيعَ عِدَّةٍ. ولم ينفرد ابن مالك بهذا الانتقاد, بل شاركه في الاستدراك عليه أبو حيان(ت745هـ).

فمن انتقاده لابن عصفور حديثه عن صحة بناء التعجب من (أفعل) فقال: "[هناك من] أطلق القول بـ(أفعل) فعلم بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية, كما فعل ابن عصفور: إذ أجاز القياس على (ما أغفى زيدًا)؛ لأن همزته غير معدية، ولم يقس على ما أعطاه لأن همزته معدية وهو تحكم بلا دليل[130].

بعض الاستدراكات على ابن عصفور, التي سنوضحها من خلال ما يأتي:

1. تعليقاتُ ابْنِ الحَاجِّ(ت647هـ) أبي العبّاسِ أَحْمَدَ بْنِ محمد الإشبيلي على ابن عصفور: كانَ مِمَّنْ نَسَبَ إليهِ الأوهامَ والسقطاتِ ابنُ الحَاجِّ الذي قال: (إنّهُ لم يفهم كتابَ سيبويه)، وكان ابن الحاج يقول عن ابن عصفور: (إذا مِتُّ فَعَلَ أبو الحسن ابنُ عصفور في كتاب سيبويه ما أراد؛ فإنه لا يجد من يرده[131].

2. تعليقاتُ ابْنِ مالكٍ(ت672هـ) على ابن عصفور: لابن مالك تعليقات على الممتع نسب فيها ابن عصفور إلى الخطأ؛ وذلك في قوله إنّ (الرَّوْمَ) لا يُتَصَوَّرُ في المفتوح)[132]. وقال ابن مالك: (إنَّ هذا غيرُ صَحِيحٍ, وإنّ (الرَّوْمَ) يكونُ في المفتوح, وإنّما يمتنعُ منه الإشمامُ)[133].

3. تعليقات أبي حيان(ت745هـ) على ابن عصفور: يعلّق أبو حيان عليه في مَعْرِضِ إبدال (الياء) من (الجيم)، على قوله: قال أبو عمرو(ت154هـ): وهم يقلبون (الياء) الخفيفة – أيضًا– إلى (الجيم) من أنّهُ لقي أعرابيًّا [كان حَنْظَلِيًّا]، فقال له: مِمَّنْ أنتَ؟ فقال: (فُقَيمِجٌ). فقال له: مِن أيِّهم؟ فقال: (مُرِّجٌ). يريد: (فُقَيمِيٌّ)، و(مُرِّيٌّ). قال الفراء(ت207هـ): وذلك في بني (دُبَيْرٍ) من بني (أسد) خاصَّةً، ويقولون: (هذا غُلَامِج)، و(هذه دَارِج). – وليس مطّرِدًا؛ بل هو كما قال ابن السكيت(ت244هـ): (وبعض العرب إذا شَدَّد الياء صَيَّرَها جيمًا)[134].

(128) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج206/1).
(129) المصدر السابق, ج386/1.
(130) ابن مالك, شرح التسهيل (3/ 47).
(131) مقدمة الممتع الكبير في التصريف (ج12/1).
(132) قباوة, ابن عصفور والتصريف (ص266).
(133) المصدر السابق, ص266.
(134) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج234/1). وقباوة, ابن عصفور والتصريف (ص266).

4. وممّن انتقده – أيضًا– ابن هشام(ت761هـ)، وابن الضائع(ت680هـ).

5. إحالاته الخاطئة: فقد أورد فخر الدين قباوة أمثلة من هفواتِ ابن عصفور في إحالاته الخطأ، وتناقضِ بعض آرائه, وقصوره في بعض المسائل الصرفية, وأخطائه العلمية، من ذلك أنه ربما نسب بيتًا لغير قائله كقوله في الإبدال: فأمّا قول نصيب[135]:

فَلَو كُنتُ وِرْداً لَوْنُهُ لعَسقُنَني ولكنّ ربّيَ شانَنِي بسَوادِيَا[136]

فإنه لم يبدل (الشِّين) (سينًا)، بل كان عنده لثغ في (الشين). والبيت ليس لـ(نصيب)؛ وإنما هو لـ(سحيم عبد بني الحسحاس). كما روى بيت (نصيب) المشهور كما يلي:

فقالَ فَرِيقٌ، أإذا إذ نَحَوتُهُم نَعَم, وفَرِيقٌ لأَيْمُنُ اللهِ ما نَدرِي

فلفّقَ بين روايتين مختلفتين إحداهما[137]:

فقالَ فَرِيقٌ: آإذا، إذ نَحَوتُهمو نَعَم, وفَرِيقٌ: لَيمُنُ اللهِ ما نَدرِي

والأخرى:

فقال فريقُ القومِ لمَّا نَشْدَتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لأَيْمُنُ الله ما ندري[138]

عند قول ابن عصفور إن الميم في أول الكلمة وإنْ كان بعدها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما محتملٌ للأصالة والزيادة، قُضي على الميم بالزيادة؛ لأنَّ كلَّ ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدةً، ولم تُوجد أصليَّة إلَّا في ألفاظ محفوظة. وهي: (مِعْزًى), و(مَأْجَجٌ), و(مَهْدَدٌ), و(مَعَدٌّ), و(مَنْجَنِيقٌ), و(مَنجَنُونٌ)[139]. وعلّق أبو حيان(ت745هـ) في الحاشية بقوله: وأمّا (مِجَنٌّ)– وهو التُّرْسُ – فعن سيبويه فيه قولان، أحدهما: أنه (فِعَلٌّ) كـ(جِدَبٌّ) فالميم أصلية، والثاني: إنه (مِفْعَلٌ) فهي زائدة. وسأل بعضهم التّوزي(ت230هـ)[140] فقال: أخطأ صاحبكم– يعني سيبويه– في قوله: إنّ ميم (مِجَنّ) أصليَّة، وهل هو إلّا مِنَ (الجنة)، فقال: ليس بخطأ؛ لأنّ العربَ تقولُ: (مَجَنَ الشَّيْءُ إذا صَلُبَ) فـ(مِجَنٌّ) منه[141].

6. وقوعه في الجدل والاستطراد: خاصَّةً في الصَّرْفِ؛ فإنَّ المطلع على كتابه (الممتع) يجد فيه من الجدل والاستطراد والبسط والترجيح والتعليل أكثر من أصول الكتاب نفسه, بما في ذلك القواعدُ, والشواهدُ.

(135) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/273).

(136) وهو لسحيم عبد بني الحسحاس. سحيم, ديوان سحيم (ص26).

(137) نصيب بن رباح, ديوان نصيب بن رباح (ج94). ويلاحظ أنَّهُ خُفِّفَ فأسقط الألف بعد الهاء. و(نحوتهم): قصدتهم. و(نَعَمْ)؛ أي: وقال فريق: نعم. و(ما ندري أي): ما عندنا علم بذلك.

(138) قباوة, ابن عصفور والتصريف (ص191), وما بعدها.

(139) مأجج: اسم موضع. ومهدد: اسم امرأة. والمنجنون: الدولاب. وفي حاشية (ف) بخط أبي حيان أن لسيبويه في ميم مِجَنّ قولين: جعلها زائدة وجعلها أصليَّة.

(140) قرأ الكتاب على الجرمي (ت225هـ).

(141) ابن عصفور, الممتع الكبير في التصريف (ج1/166), وقباوة، ابن عصفور والتصريف (ص265).

وإنْ كان هناك من انتقد ابنَ عصفور من النحاة – كما رأينا –، فإنه لا يمكن أن ينكر أن له مكانةً متميزةً بين علماء اللغة، فقد عُرِفَ مدرسًا بارعًا، و مؤلِّفًا مجدِّدًا, ومفكّرًا منهجيًّا؛ فكتابه (المقرّب في النحو) من أجود المختصرات، ومصنفه (الممتع) أعاد كتابة التصريف؛ فاستحق بذلك لقب خاتمة النحاة، إذ يقول ابن المنير(ت683هـ)[142].

أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنَا الذُّؤَلِي عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ البَطَلِ

بَدَأَ النَّحْوَ عَلِيٌّ وَكَذَا قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النَّحْوَ عَلِي [143]

الخاتمة

قدّم البحث دراسة وافية حول شخصية أندلسيّة مغربيّة, هذه الشخصية التي تركت للأمة العربية, والأمة الإسلامية ذخائر نفيسة من مؤلفات شتّى؛ فكانَ هذا البحثُ مبيّنًا مكانتها العلميّة, وخاصّةً مكانتها اللّغويّة والصّرفيّة والنّحويّة, وبعرض هذه الإمكانات العلمية على معمل اللّغويّين والصّرفيّين والنّحويّين, وباستخدام أدوات الفرز: من الأصولِ النّحويّة, وأدلّة الاستشهاد, وبالتّتبع والاستقراء؛ توصّلَ البحثُ إلى مذهب ابن عصفور, مذهبِ الاستقلاليّة, بعد أنْ بيّنَ البحثُ منهجَهُ, وقد خَلُصَ هذا البحثُ إلى:

أولًا– النتائج:

1– الجدل والاستطراد اللذَانِ عُرِفَ بهما ابن عصفور في مؤلفاته, وخاصَّةً في (الصَّرْفِ)؛ في كتابه (الممتع).

2– البسط, والترجيح, والتعليل أكثر من أصول الكتاب نفسه, بما في ذلك القواعدُ, والشواهدُ.

3– لم يخالف ابن عصفور في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب (الممتع) من سبقه؛ فتناول ابن عصفور أبواب (التصريف) مرتبة على النسق الذي وضعها عليه قبله ابن الحاجب(ت646هـ) في شافيته, والجاربردي(ت746هـ) في شرحه, وابن جماعة(ت819هـ) في حاشيته.

4– عنايته بالحدود والتعريفات, لغةً, واصطلاحًا.

5– دِقّةُ ابنِ عصفور في النقل, والأمانة في الاقتباس.

6– إحاطَتُهُ بِأقوَالِ النُّحَاةِ, وآرائِهِمْ في المَسْأَلَةِ الصّرفيّة الواحِدَةِ، بل والنَّحْويّةِ, معَ تَفنيدِ هذهِ الأقوالِ وترجيحِ بعضِهَا على بَعْضٍ، ورَدِّ بَعْضِ الآراءِ؛ فقد كانَ (الممتع) جَامِعًا لِمُخْتَلَفِ المَدارسِ: البَصريّةِ, والكُوفيّةِ, والبَغداديّةِ, والأندلسيَّةِ, وهذا منهجُ المدرسةِ المِصريَّةِ الشّاميّةِ.

7– تميز بتتبعه للعالِمِ الصّرفيّ, أو النّحويّ, في أكثرَ مِنْ مؤلَّفٍ في مسألة واحدة؛ ليعقد مقارنة, أو مقابلة, بين آراء هذا العالِمِ نفسِه في مؤلَّفاته المختلفة؛ ثم يغلّب ويرجّح.

8– حَشْدُهُ الشّواهدَ الصّرفيّةَ منَ القرآنِ الكريمِ, والشّعرِ, والنّثرِ، فهو جامِعٌ للشواهدِ الصرفيّةِ التي اسْتَشْهَدَ بهَا الصّرفيّونَ مِنْ قَبْلِهِ مَعَ زياداتٍ مِنْ عِنْدِهِ.

9– رغم اهتمام ابن عصفور بالقراءات واستدلِاله بها, إلاّ أنه يندر أنْ يَنسب قراءة إلى صاحبها . ويُكثر من عبارات: (كمن قرأ، وكقراءة من قرأ، وقُرِئ...) وغيرها من العبارات.

10– كان مقلًّا في استشهاده بالحديث الشريف كعادة سالفيه.

(142) رثاه القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي المشهور بابن المنير قاضي الإسكندرية(ت683هـ). الذهبي, تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج290/49).

(143) السيوطي, بغية الوعاة (ج215/2).

11- يستدل ابن عصفور بشعر الطبقات الأربع التي ذكرها البغدادي؛ لذا الشواهد عنده تعود لكل الطبقات من الزَبَّاء حتى أبي نواس، فهو يميل مع رأي من يرى جواز الاستشهاد بشعر من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة.

12- معرفته بلغات العرب, والقليل, والنادر منها, والمتروك.

13- عرضُهُ المسائلَ الخلافيةَ بين البصريّين والكوفيّين, وإبداءُ رأيِهِ, وتصويبُهُ, وتخطيئُهُ الآخرين دونَ تعصُّبٍ, أو محاباةٍ, معَ ترجيحِهِ المسائِلَ.

14- يتضح من الأصول الصرفية عند ابن عصفور: السماع, والقياس, والإجماع, وآراؤه الصرفية, ومصطلحاته, وترجيحاته لمسائل الخلاف أنَّهُ يدور مع الدليل حيث دار, ومن خلال المنهج الذي اعتمده في (الممتع), وعلى الرغم من أنّ ابن عصفور أكثر من الاستشهاد بأقوال البصريّين, وبكتبهم, وعلى الرغم مما علمنا عنه في (الممتع) أنَّهُ بصريُّ النّزعة والهوى؛ فمن آرائه ما يقف فيها مع سيبويه, والبصريّين, ومنها ما يقف فيها مع الكوفيّين.

15- القياس الذي لا يكون إلا على ما كثر كثرة توجب القياس عليها، فإن لم يكثر لم يقس عليه, إلا إذا لم يرد له مخالف.

16- يَعْمِدُ ابن عصفور إلى رد المسموع إذا ورد مخالفًا للقياس، إن لم يكثر كثرة تجيز القياس عليها.

ثانيًا- التوصيات:

1. يوصي الباحثان بالتراث الصّرفيّ والنحوي؛ ودراسة أعلامه دراسة مستفيضة.
2. ضرورةُ شرحِ كتبِ ابنِ عصفور اللُّغويَّةِ, والنَّحويَّةِ, والصَّرفيَّةِ؛ والتَّعليقِ عليها, وتوضيحِ الغامضِ منها.

وصلى الله على محمد

وَصلّى الله على مُحمّد وعَلى آلهِ وصَحْبِه وسَلّم، ورضيَ الله عَنْ أصْحابِ رَسولِ الله أجْمَعين، وَعَن التّابِعينَ وتابعي التَّابعينَ لَهُم بإحسانٍ إِلَى يَومِ الدّين، وَلَا حَول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأنباري, عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1424هـ- 2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. ط1. (د. م): المكتبة العصرية.

الأنباري, عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1377هـ). *الإغراب في جدل الإعراب* لأبي البركات بن الأنباري. ومعه كتاب (*لمع الأدلة*) لابن الأنباري, تحقيق: سعيد الأفغاني، (د. ط). دمشق, مطبعة الجامعة السورية.

بحري, سكينة بدري مقبول. (1427هـ-2006م). *جهود ابن عصفور الصرفية*. (رسالة دكتوراه). جامعة أم درمان الإسلامية, السودان.

البغدادي, إسماعيل بن محمد الباباني. (1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. (د. ط). استانبول: وكالة المعارف الجليلة. أعادت طبعه بالأوفست, بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي. (1356هـ). *شرح شواهد الشافية*. (د. ط). القاهرة: مطبعة حجازي.

التبريزي. (1895م). *تهذيب الألفاظ*. (د. ط). بيروت: (د. ن).

التلمساني, شهاب الدين أحمد بن محمد المقري. (من 1900م إلى 1997م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط). بيروت, لبنان: دار صادر.

الثمانيني, عمر بن ثابت. (1419هـ-1999م). *شرح التصريف*. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط1. الرياض. مكتبة الرشيد.

الجرجاني, عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1407هـ-1987م). *المفتاح في الصرف*. حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الجزري, محمد بن محمد. (د. ت). *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: علي محمد الضباع. (د. ط). (د. م). المطبعة التجارية الكبرى, تصوير دار الكتاب العلمية

ابن جماعة, عز الدين. (1439هـ-2017م). *حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب*. تحقيق: فهد محمد الجمل. (رسالة دكتوراه). الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.

ابن جنّي, عثمان بن جني. (د. ت). *التصريف الملوكي*. ط1. مصر: مطبعة شركة التمدن الصناعية.

ابن جنّي, عثمان بن جني. (د. ت). *الخصائص*. ط4. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنّي, عثمان بن جني. (1421هـ-2000م). *سر صناعة الإعراب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني, عثمان بن جني. (1420هـ-1999م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. (د. ط). (د. م). وزارة الأوقاف, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جنّي, عثمان بن جني. (1373هـ-1954م). *المنصف. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)*. ط1. (د. م): دار إحياء التراث القديم.

الجوجري, محمد بن عبد المنعم. (1423هـ-2004م). *شرح شذور الذهب ي معرفة كلام العرب*. ط. 1. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن الحاجب, عثمان بن عمر. (1415هـ). *الشافية في علم التصريف, ومعها: (الوافية نظم الشافية), للنيساري*. تحقيق: د. حسن العثمان. مكة المكرمة: المطبعة المكية.

حاجي, مصطفى بن عبد الله خليفة. (1941م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (د. ط). بغداد: مكتبة المثنى.

ابن حجر, أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

أبو حيان, محمد بن يوسف الأندلسي. (1418هـ-1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان, محمد بن يوسف الأندلسي. (1420هـ). *البحر المحيط* . تحقيق: صدقي محمد جميل. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

أبو حيان, محمد بن يوسف الأندلسي. (1402هـ-1982م). *المبدع في التصريف*. تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد طلب. ط1. الكويت: مكتبة دار العروبة.

الخليل, الخليل بن أحمد. (د. ت). *العين*. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. (د. ط). (د. م): دار ومكتبة الهلال.

الدارقطني. (1406هـ - 1986م). *المؤتلف والمختلف*. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. (ط1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن دريد, محمد بن الحسن الأزدي. (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.

الذهبي, محمد بن أحمد. (1413هـ-1993م). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.

الرّضيّ, محمد بن الحسن الاسْتَرآباذي. (1982م). *شرح شافية ابن الحاجب, مع شرح شواهده*. لعبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح : محمد نور الحسن, وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزركلي, خير الدين بن محمود. (2002م). *الأعلام*. ط15. (د. م): دار العلم للملايين.

الزّمخشريّ, محمود بن عمرو أبو القاسم. (د. ت). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سحيم. (1950م). *ديوان سحيم*. (د. ط). القاهرة: (د. ن).

سيبويه, عمرو بن عثمان. (1408هـ-1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السّيوطيّ, عبد الرحمن بن أبي بكر. (2006م). *الاقتراح في علم أصول النحو*. تحقيق: محمود سليمان ياقوت، (د. ط). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السّيوطيّ, عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). لبنان: المكتبة العصرية.

السّيوطيّ, عبد الرحمن بن أبي بكر. (1418هـ-1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشيباني أبو عمرو, إسحاق بن مرّار. (1394هـ-1974م). *الجيم*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. راجعه: محمد خلف أحمد. (د. ط). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

طاش كبرى, أحمد بن مصطفي زادة. (د. ت). *مفتاح السعادة*. ط. 1. الهند: حيدر آباد الدكن.

طرفة. (1380هـ). *ديوان طرفة بن العبد*. (د. ط). بيروت: دار صادر.

العجاج, عبد الله بن رؤبة. (1971م). *ديوان العجاج - رواية الأصمعي, عبد الملك بن قريب-*. تحقيق: عزة حسن. (د. ط). بيروت: دار الشرق.

ابن عساكر, علي بن الحسن. (1415هـ-1995م). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د. ط). (د. م): دار الفكر.

ابن عصفور, علي بن مؤمن. (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. (د. م): دار الأندلس.

ابن عصفور, علي بن مؤمن (1996م). *الممتع الكبير في التصريف*. ط1. لبنان: مكتبة لبنان.

ابن العماد, عبد الحي بن أحمد. (1406هـ-1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق, بيروت: دار ابن كثير.

العيني, بدر الدين. (2006م). *وسائل التعريف في مسائل التصريف*. تحقيق: كرم محمد زرندح. (د. ط). غزة, فلسطين: الجامعة الإسلامية.

الفراء, أبو زكريا يحيى بن زياد. (1435هـ). *كتاب فيه لغات القرآن*. ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع. (د. ط). (د. م). (د. ن).

قباوة، فخر الدين. (1981م). *ابن عصفور والتصريف*. (د. ط). بيروت. (د. ن).

القرني, عبد الله بن سرحان بن محمد. (1425هـ). *نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه (الممتع)*. عرض ودراسة. (رسالة دكتوراه) (د. ط). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن قنفذ, أبو العباس أحمد القسنطيني. (1403هـ-1983م). *الوفيات*. تحقيق: عادل نويهض. ط. 4. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

ابن كثير, أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1419هـ- 1998م). *جامع المسانيد والسنن*. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش. ط. 2, مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة . وبيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن مالك, محمد بن عبد الله. (1422هـ-2002م). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط1. المدينة المنورة. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن مالك, محمد بن عبد الله. (د. ت). *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. (د. م). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك, محمد بن عبد الله. (1410هـ-1990م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. مكة المكرمة. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

المرادي, توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

مسلم القشيري النيسابوري. (1334هـ). *مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم-*. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

المصري, أبو عبد الرحمن. (1426هـ - 2006م). *تحذير المسلمين من السب والاستهزاء بالدين*. ط2. (د. م): (د. ن).

ابن منظور, محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

نصيب. (1968م). *ديوان نصيب بن رباح*. جمع وتحقيق: د. داود سلوم. (د. ط). بغداد: مكتبة الأندلس.

الهيثمي, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر. (1414هـ-1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. (د. ط). القاهرة. مكتبة القدس.

ابن يعيش, يعيش بن علي. (1422هـ-2001م). *شرح المفصل*. قدم له: د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

Copyright of IUG Journal of Humanitarian Research is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.